# نحو الوحدة العربية

بقلم


## الدكتور يوسف هيكل

دكتور فلسفة في العلوم السياسية من جامعة لندن
دكتور في الحقوق من حكومة فرنسا (باريس)
دبلوم في العلوم الجنائية
عضو مجلس التعليم العالي في فلسطين



ملتزم طبعه ونشره
مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

Haikal

1342

# نحو الوحدة العربية

بقلم

## الدكتور يوسف هيكل

دكتور فلسفة في العلوم السياسية من جامعة لندن
دكتور في الحقوق من حكومة فرنسا ( باريس )
دبلوم في العلوم الجنائية
عضو مجلس التعليم العالي في فلسطين

ملتزم طبعه ونشره
مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

## فهـــرس

# مقـدمة

## بقلم الدكتور عبد الوهاب عزام

### ١

الدكتور يوسف هيكل من علماء العرب المهتمين بأمورهم ، الساعين للتأليف بينهم ، الداعين إلى إعادة مجدهم . وقد كتب من قبل ثلاثة كتب في الشئون العربية . وهو اليوم ينشر الكتاب الرابع « نحو الوحدة العربية » .

لقد كان في الخطوب التى يرجف بها العالم اليوم ، والتي تحيط بالبلاد العربية وتجوس خلالها ما يدعو كل مفكر في هذه البلاد أن يتدبّر موقف العرب من هذه الخطوب ، ونصيبها ممّا تنجلى عنه هذه الأحداث — كان في هذه الخطوب ما يوقظ العقول النائمة ، ويشحذ الهمم الكليلة ويجمع الكلمة المتفرقة ، ويدعو إلى التوسل بكل وسيلة لبلوغ الغاية أو السير نحوها ،

وكان جديراً بالعرب أن يفكروا ثم يَقضوا لأنفسهم ويَلقوا العالم برأيٍ موحَّد، وخُطة بيِّنة، ويقولوا: هذه مطالبنا؛ فالصديق الحق من أعاننا عليها، والعدوّ من صدّنا عنها. ولسنا نبالي بقول لا يزكّيه فعل.

كان على العرب أن يبادروا إلى انتهاز الفرصة؛ ولكنهم لبثوا نيامًا والخطوب يقظى، هازلين والزمان يجدّ، حتى دُعوا مرتين إلى النظر في أمرهم، والتعاون فيما بينهم فتحدثوا وكتبوا ثم قالت بعض الحكومات العربية سنعمل فسكتوا ينتظرون.

## ٢

وقد استجاب الدكتور يوسف هيكل لدعوة الواجب فبادر إلى نشر كتابه «نحو الوحدة العربية» ليستيقظ الفكر، وينشط البحث في هذا الموضوع الجليل إلى أن تتجلى مقاصده وتتضح وسائله. وقد نهج المؤلف نهجاً مستقيما قاصداً لا غلوّ فيه ولا تحكّم. فهو يعرض آراء متصلة بالحقائق مؤيّدة بالوقائع، ويقترح

نظُماً للاتحاد لا يفرضها على الباحثين ولكن يجعلها مثلاً لما يمكن أن يوضع من نُظُم .

تكلم عن الأمّة العربية فبين أن العرب في موطنهم الفسيح الممتدّ من وادي دجلة والفرات إلى بحر الظلمات ، أمّة واحدة يربط بينها ما يربط بين أُمم العالم من أواصر .

ثم تكلم عن مصر فقال : إنها قلب البلاد العربية ، وإنها بمكانها وعددها وثقافتها لها المكانة الأولى بين بلاد العرب ، وتستطيع أن تعمل كثيراً في سبيل التعاون بين الأقطار العربية .

وقال : « إن الحقائق تثبت لنا أن أهل وادي النيل شعب عربي والقول بخلاف ذلك فرار من الحقيقة الواقعة التى لا يمكن تغييرها كما لا يمكن تغيير مجرى النيل بجعله يجرى من الشمال إلى الجنوب بدلاً من جريه من الجنوب إلى الشمال . والمظاهر تضلل بعض الناس ؛ كما أن نهر النيل يضلّل الناظر إليه الجاهل بحقيقته فيظنه يجرى من الشمال إلى الجنوب لهبوب الريح من الشمال وإحداثها تموّجات في سطحه متجهة نحو الجنوب . فهذه

التموجات لا تغير حقيقة اتجاه مجرى النيل . والحقيقة كالظل لا يُهرب منه إلا بطريق واحد هو العيش في الظلام . »

ثم عقد المؤلف فصلاً لعوامل الوحدة من اللغة والتاريخ وغيرهما ، وأبان عن قوة العوامل التي تعمل لاتفاق العرب . ولم يفته أن يبيّن إجمالاً أن الوحدة العربية لا تتضمن قطع أية رابطة أخرى تربط العرب بغيرهم ؛ قال : « على أن الوحدة العربية لا تتعارض مع الشعور مع البلاد الإسلامية ؛ بل هي تقوّى هذا الشعور وتمكن من توثيق العلاقات الثقافية الدينية معها » . وهو قول سديد يزيل كثيراً من الرِّيَب .

ثم تكلم في العمل للوحدة ، وأخذ على زعماء العرب أنهم لم يعطوا هذا الأمر ما يجدر به من التدبير والعمل والجدّ . وذكر تصريح الحكومة البريطانية التي دعت فيه العرب إلى النظر في شئونهم وقال : « إن وضع مشروع الوحدة يقع على عاتق العرب أنفسهم . وهذا أمر طبيعي لا غرابة فيه ؛ إذ ينبغي أن يكون الدافع إلى الوحدة من الداخل لا من الخارج ، وأن تكون بوحي

من قادة العرب أنفسهم » . ودعا إلى اجتماع الملأ من العرب ليضعوا ميثاقاً يتضمن القواعد العامّة لاتحاد العرب وتكلم عن أثر المؤتمرات وتبادل الأساتذة بين الأقطار العربية ، في تيسير هذا المقصد .

ثم عرض في فصل آخر لأنواع الدول وضروب الروابط بينها ليرى الباحثون رأيهم في اختيار نوع من هذه الأنواع أو ابتكار نوع يلائمهم ، ويوافي حاجاتهم

ونظر في تقسيم البلاد العربية أقسامًا يتألف منها الاتحاد العام وتكلم عن البلاد العربية الواقعة غربيّ مصر فبيّن أحوالها الخاصّة ثم قال : « بل إن واقع الحال يدل على أن العروبة فيها عظيمة جداً . ولا تقل عمّا هي عليه في بقية الأقطار العربية إن لم تكن تزيد . كما أن ميلها إلى الوحدة العربية قوي جداً لا يقل عما هو عليه في بقية الأقطار . وكذلك لا يعني أن هذه الأقطار ستظل بعيدة عن الوحدة ، بل إن من واجب الأقطار العربية الأخرى — لاسيما بعد نيل وحدتها — أن تعمل بجدّ وقوة على إدخال

هذه الأقطار في الوحدة العربية الكبرى » .

وكذلك بيَّن المؤلف الأمور الخاصة التى يستقل كل قطر بالنظر فيها . والأمور الجامعة التى يتناولها نظام الاتحاد ؛ وهى التعليم والتشريع والجمارك والدفاع القومي ، والسياسة الخارجية . وقال عن توحيد التشريع : « وتوحيد التشريع — لا سيما المدني والجزئي والتجاري منه — مزيل لهذه الفوارق القانونية القائمة الآن بين البلاد العربية ، وتوحيد هذا النوع من التشريع هين سهل ، لأن له في جميع البلاد العربية أسساً واحدة . وهي الشرع الاسلامي مشفوعاً بالاجتهاد »

وتكلم في الفصل السابع الذى سماه « الخطوة الأولى » عن توحيد مناهج التعليم وتقوية الروابط الاقتصادية ورأى في هذا آراء جديرة بالعناية والتفكير .

ودعا في الخاتمة الى النظر في آرائه ، ونقدها وايفاء الموضوع حقه من الدرس . وكرر الدعوة إلى اجتماع زعماء العرب ليضعوا ميثاقاً يبين مطالب العرب ومقاصدهم ووسائلهم .

٣

هذا ما أدركته النظرة العجلى من كتاب الدكتور يوسف هيكل . والموضوع جدير بالنظر والتدبير وإجالة الرأي والمبادرة إلى وضع خطة جامعة . وقد أدلى فيه المؤلف بآراء سديدة ينبغي أن تقابل بكفائها من الاهتمام والبحث .

وبعد فقد استجاب المؤلف لدعوة الواجب في هذه الأيام العصيبة التي يضطرب فيها العالم ، فله الشكر ، ولعل الأفكار تتلقف هذه الآراء ، وتتداولها بالبحث السريع لتتفق على الكلمة الجامعة التي يعقبها العمل النافع والسعي المتواصل المؤدي إلى الغاية المرجوة إن شاء الله .

عبد الوهاب عزام

ربيع الثاني ١٣٦٢ هـ
نيسان ١٩٤٣ م

# مقدمة

استيقظ العرب أوائل القرن التاسع عشر ، وانتبهوا إلى أنهم أمة لها ماض مجيد ، لعبت في تاريخ المدنية دوراً هاماً ، فنمت فيهم الروح الاستقلالية ، وأخذت تقوى وتعظم ، وأصبحوا يطمحون إلى نيل حقهم الطبيعي من الحرية والاستقلال ، وأضحوا يعملون على جمع صفوفهم وتوحيد أقطارهم ، لإعادة ما كان لهم من ملك عظيم ، وشأن رفيع ، ومكانة سامية بين الأمم . فجرت محاولات لتحقيق ذلك ، كانت أولاها حركة محمد علي الكبير مؤسس العائلة المالكة في الديار المصرية . ولما حالت دون هذه المحاولة عوامل خارجية ، واضطر إلى الاكتفاء بملك مصر ، ظلت الروح الاستقلالية العربية تتأهب للوثوب ، إلى أن هبت بشدة في الثورة العربية الكبرى ، خلال الحرب العامة السابقة ، على يد الشريف حسين ، جد العائلة المالكة في البلاد العراقية .

نال العرب من هذه الثورة بعض حقوقهم ، غير أنهم لم يصلوا

إلى هدفهم ، ولم يحققوا غايتهم . فقد ظلت البلاد العربية متفرقة إلى أقطار ، دون سياسة عامة تربط مصالحها المشتركة ، أو علاقات تمكن من توحيد نظمها وأمورها الهامة ، ولم يتحقق توحيد الشعوب العربية في نظمها الرئيسية وثقافتها العامة . وللخروج من هذا الموقف ، والسير نحو الهدف الرفيع ، دعا رجالات العرب في أوقات مختلفة ، إلى الوحدة العربية ، بعضهم بعقله ، و بعضهم بعاطفته ، ونادوا إلى العمل لتحقيقها ، إذ بدونها لا يتمتع العرب بمقام ذي بال ، ولا تكون لهم مكانة سامية بين الأمم .

غير أن أتباع قاعدة ( خالف تعرف ) ومن أثرت فيهم الدعاية الاقليمية الأجنبية المصدر ، دون أن يشعروا ، قاموا ينادون بالاقليمية ، ويدعون أن الوحدة العربية مهما كان نوعها ، ضرب من المحال ، لا ترجى منها فائدة ولا تتوخى فيها مصلحة ، وعدد هؤلاء ، ولله الحمد ، جد قليل .

وحيث إن هذا الموضوع من المواضيع الحيوية لجميع البلاد العربية ، وبما أن ما قيل فيه لم يكن جامعاً لنواحيه المختلفة ،

وبالنظر إلى أن الواجب الوطني يقضي بالإكثار من القول فيه ، والدعوة إليه ، أحاول بحثه بشيء من الإسهاب . وهذا البحث يقودنا إلى تحديد الشعب العربي ، وتعرّف موقف مصر من البلاد العربية ، وبيان عوامل الوحدة ، كما أنه يحملنا على ذكر أنواع الدول ، وبالتالي يؤدى بنا إلى تحليل الوحدة العربية ، وما يفهم منها وكيف تكون

لست أدّعى إيفاء موضوع الوحدة العربية حقه من البحث ، وكل ما أبتغيه من هذه الفصول هو إثارته ، وإعطاء فكرة عامة شاملة عنه . وإني أرى أنه إذا حملت هذه الفصول بعض رجال العلم وقادة الفكر على تناول موضوع الوحدة العربية بأبحاث علمية مفصلة دقيقة ، تكون قد بلغت الغاية التى أرمى إليها ، وتشعرني بالارتياح الذى ينشرح له صدر من يوفق إلى القيام ولو ببعض الواجب الوطني المترتب عليه .

وضعت ما تقدم من المقدمة ، وفصول هذا الكتاب ، خلال شهر مارس من عام ١٩٤٢ . غير أنه قد جرى ، منذ ذلك التاريخ ، أحداث ذات بال تناولتها في خاتمة هذا الكتاب .

# ١
# الشعب العربي

يتطلب تحديد الشعب العربي، قبل كل شيء، معرفة البلاد التي يقطنها هذا الشعب . فبلاد العرب قبل الاسلام كانت جزيرة العرب المحدودة شرقا بخليج فارس وبلاد إيران ، وغربا بالبحر الأحمر وصحراء سيناء ، وجنوباً ببحر العرب ، وشمالا بجبال طوروس والبحر الأبيض المتوسط ؛ أي أن العراق ، وبر الشام — المجزأ الآن إلى سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن — ليسا سوى جزء من بلاد العرب قبل الإسلام .

جاء الإسلام فوحد صفوف العرب ، وأوجد منهم قوة دافعة لاتغلب . فخرجت جيوشهم، من رجال ونساء ، من قلب الجزيرة، وأعادت اليها ما كان الروم والفرس قد احتلوه منها . أعادت اليها بر الشام والعراق . ثم وجدت هذه القوة الدافعة أن الجزيرة لا تكفي مجالا لحيويتها ، فخرجت منها ، مشرقة ومغربة : سارت

شرقا حتى نهر السند في الهند ، و بلغت كشغر في الصين ، وسارت غرباً حتى المحيط الأطلنطي ، ووصلت تور في فرنسا . نشر العرب الإسلام فيما فتحوا من بلاد آسيا ، غير أنهم أبقوا على ما كان فيها من لغات . و بعد امتداد ظلهم في أوربا ، اضطروا إلى الخروج من الأندلس ، التي استوطنوها ثمانية قرون ، وأسسوا فيها ملكا شامخاً ومدنية زاهرة ، وجعلوا منها في أيامهم منارة العلم والعرفان . وظلوا مقيمين في بقية الأقطار حتى اليوم .

فتح العرب مصر والسودان وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش ، واتخذوا من هذه الديار كلها موطناً لهم غير موطنهم الأول ، هم وذريتهم من بعدهم . وصبغوا هذه البلاد بالصبغة العربية الثابتة ، فأصبح من فيها عربا ، لغة وثقافة ، بكل ما في الكلمة من معنى ، ودما إلى حد ليس بقليل . وقد جعل العرب — عرب الجزيرة وعرب شمالي افريقيا — يتنقلون ، خلال الثلاثة عشر قرناً الأخيرة ، من قسم إلى آخر من هـذا الوطن الشاسع ،

من الجزيرة إلى شمال أفريقيا ، ومن شمال أفريقيا إلى الجزيرة ، فامتزجت القبائل واختلطت العائلات ، وتفرق كثير من أفرادها في هذه الأقطار ، وصارت بلاد العرب هي الجزيرة بحدودها السالفة الذكر مضافا اليها شمال أفريقيا بما فيه السودان .

***

الشعب هو جماعة من الناس لغتهم وآدابهم وثقافتهم واحدة . والشعب العربي يتألف من سكان البلاد العربية ، الذين لغتهم القومية اللغة العربية . فسكان جزيرة العرب ، بما فيها العراق وبر الشام ، وسكان مصر والسودان وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش ، هم الشعب العربي ، إذ أن لغتهم القومية هي اللغة العربية ، بها يتفاهمون وبها يعربون عن أفكارهم وعواطفهم ، وبها يقرأون ما دوّن أجدادهم من علم وما أحسوا من عاطفة .

وأدب الشعب العربي وثقافته ، هو الأدب العربي و الثقافة العربية ؛ فإنك تجد ، في كل قطر من الأقطار العربيـة ، أن الأدب القومي فيه هو الأدب العربي ، منه يستقي الشعب

عواطفه الأدبية ، وبه يتمتع ببهجة الحياة ؛ كما تجد أن هذا الأدب يكون ثقافة الشعب ، في كل قطر من هذه الأقطار . وأن ما ينتجه الأدباء في مختلف هذه الأقطار ، من شعر أو نثر ، واحد روحا وشكلا .

فاللغة العربية تقرب بين الأقطار العربية المتنائية ، وتوحد بين سكانها ، وتجعل منهم شعباً واحداً . وفي اعتقادنا أن من كانت لغته القومية اللغة العربية ، وكان بها يفكر ويعبر عن تفكيره ، وبها يدوّن ما ينتج من علم أو أدب ، فهو عربي وإن كان أبوه وأمه من شعب آخر . فالامام أبو حنيفة عربي صميم ، وابن المقفع عربي صميم ، وابن الرومي عربي صميم ، واحمد شوقي عربي صميم ، شأن أى عربي خلق هو وآباؤه وأجداده فى قلب الجزيرة ، إن لم يكن أكثر . فالعربي ليس من كان دمه عربياً خالصاً ، بل من كانت لغته القومية اللغة العربية ، يستمتع بآدابها ويتذوق ثقافتها . وإننا نرى الكثيرين ممن آباؤهم عرب خلص ، قد ولدوا وتثقفوا في بلاد أجنبية ، فأصبحت لغتهم القومية لغة تلك البلاد ،

وآدابهم وثقافتهم آداب ذلك الشعب وثقافته ، وأضحت معرفتهم باللغة العربية معدومة أو كمعرفة الأجنبي لها . فهم والحالة هذه من أبناء تلك الأمة التي تربوا في أحضانها واتخذوا لغتها لهم لغة قومية ، وآدابها وثقافتها آدابهم وثقافتهم ، وليسوا عرباً وإن كان الدم الذي يجري في عروقهم عربياً خالصاً ، على أنه قد يؤمل رجوعهم إلى حظيرة العروبة إن عملوا على توفير شروط العروبة فيهم .

وكما أن اللغة وثقافتها هما العاملان في تكوين الشعوب ، نجدهما أيضاً عاملين رئيسيين في تكوين الأمم . فالشعب غير الأمة . فهو تكونه اللغة وثقافتها ، وإذا انضمت إلى هذين العاملين عوامل الميراث التاريخي ، والمصالح المشتركة ، والرغبة في تشكيل وحدة سياسية ، تكونت من الشعب أمة وثيقة العرى لا تتأثر بالهزات السياسية التي ترتج منها الأمم المؤلفة من شعوب مختلفة . واللغة وثقافتها تنقل أفراداً من أمة إلى أمة . وكما أن اللغة العربية وثقافتها نقلت عدداً كبيراً من رجال الأمم الأجنبية إلى الأمة العربية ،

فأصبحوا من كبار أعلامها الخالدين في تاريخها ، نجد في الأمم الأوربية اليوم كثيراً من رجالاتها السياسيين، وقادتها المفكرين، وكتابها القديرين ، من أصل أجنبي . غير أنهم يعتبرون بحق من أخلص أبناء الأمة التي يعيشون بين ظهرانيها ، وذلك لأسباب أهمها أن لغتهم لغة تلك الأمة ، وثقافتهم ثقافة ذلك الشعب ، والأمثلة على ذلك عديدة نكتفي بذكر القليل الشائع منها .

ففي انكلترا نرى أن الأستاذ هارولد لاسكي ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة لندن ، على الرغم من أن أصله من أوربا الشرقية ، قد أصبح انكليزياً صمياً ، وكاتباً انكليزياً كبيراً ، وقائداً فكريا لحزب العمال ، ثاني حزب في البلاد الانكليزية . ولم يكن أصل لاسكي ليمنع الانكليز من الافتخار به، ولا الحكومة البريطانية من الأخذ بآرائه وتنفيذ مقترحاته .

وليون بلوم فى فرنسا من أصل أجنبي ، غير أن ذلك لم يمنعه من أن يكون من كبار رجالات فرنسا ، الذين لعبوا دوراً هاماً في تاريخ الأمة الفرنسية ، في القرن الحالي . لم يمنع ليون بلوم دمه

وأصله من أن يكون زعيم الحزب الاشتراكي الذي كان ، في الدورة التشريعية الأخيرة ، أكبر حزب في فرنسا ، أو من أن يترأس الوزارة الفرنسية ، ويغير نظم السياسة الاجتماعية في البلاد ؛ لم يمنع بلوم دمه وأصله من أن يكون كاتباً فرنسياً كبيراً ، وأديباً عظيما ، بعيد الأثر في أفكار الشباب الفرنسي ، عاملاً على توجيهه .

واندريه موروا ، الكاتب الفرنسي الشهير ، أجنبي الأصل أيضاً . غير أن ذلك لم يقلل من فرنسيته ، ولم يمنعه من أن يكون من كبار كتاب فرنسا ومفكريها ، ولم يحل بينه وبين عضوية المجمع العلمي الفرنسي ، ولم يحرمه أن يصبح بين الأربعين من علمائه الأعلام .

على أنه ربما يخيل للبعض أن اللغة ليست شرطاً في تكوين مصير الأمم ، ويستدلون على صواب رأيهم ببلجيكا وسويسرا . نعم يتكلم النصف من سكان بلجيكا اللغة الفرنسية ، والنصف الآخر الفلمنكية . كما أن سكان سويسرا ينقسمون إلى ثلاثة أقسام : قسم يتكلم الفرنسية ، وثان يتكلم الألمانية ، وثالث يتكلم

الإيطالية . واتحاد كل فريق من هؤلاء مع أبناء لغته : أي اتحاد شمال البلجيك مع هولندة ، وجنوبها مع فرنسا ، واتحاد شمال سويسرا مع ألمانيا ، وشرقها وجنوبها الشرقي مع إيطاليا ، وغربها وجنوبها الغربي مع فرنسا ، يوجب تقسيم هذين البلدين . غير أنه يحول دون هذا التقسيم موانع كثيرة وصعوبات عديدة ، جغرافيـة واقتصادية وسياسية ، لا يتسع المقام لبيانها وتحليلها . ومع ذلك فقد أدت حرب سنة ١٩١٤ إلى حدوث اختلافات خطيرة في سويسرا بين المقاطعات الألمانيـة اللغة ، وبين المقاطعات الفرنسية والإيطالية اللغة ، كادت تؤدي إلى انقسام سويسرا وتجزئتها . وقد كانت ، قبل الحرب العامة السابقة ، امبراطوريات واسعة لا تربط أجزاءها لغة قومية واحدة ، بل لكل قسم منها لغته القومية الخاصة ؛ نذكر منها الامبراطورية النمساوية والامبراطورية العثمانية . فلما اكتوت هذه الامبراطوريات بنيران الحرب ، خرجت منها مجزأة إلى دول وممالك ، حسب اللغة التي يتكلمها سكان كل جزء . وكان

من أكبر الانتقادات التي وجهت إلى معاهدة فرساي أنها لم تراع ، في تقسيم البلدان ، لغة السكان تمام المراعاة . فتركت أقليات في بعض الممالك ، مما أدى ، فيما بعد ، إلى الاضطراب الداخلي الذي اتخذته بعض الدول ذريعة إلى التدخل في شؤون غيرها ، ووسيلة إلى التهديد وإعلان الحرب الحالية للوصول إلى مآربها الاستعمارية .

وكما أن اللغة كانت سبباً في تجزئة بعض الامبراطوريات ، فقد كانت أيضاً سبباً قوياً في توحيد أطراف امبراطوريات أخرى ، وتقريب الدول بعضها من بعض . فهذا نظام الدومنيون البريطاني تربط أواصره اللغة الإنكليزية ، فلو كان لكل دومنيون ، في الامبراطورية البريطانية ، لغة قومية غير اللغة الإنجليزية ، لما كانت ملتحمة الأجزاء ، متماسكة الأطراف كما نراها اليوم ، ولما هب كل جزء منها للدفاع عن الآخر ، بكل ما أوتي من قوة ، وعن طيبة خاطر . واللغة الإنكليزية من أهم العوامل التي تقرب بين بريطانيا والولايات المتحدة ، وليس بغريب أن نرى

هذين البلدين ، بعد الحرب الحالية ، قد ارتبطا بروابط سياسية تقرب بينهما ، وتوحد بين قواهما الدفاعية .

***

ومجمل هذا الفصل أن الفتح العربي قد وسع رقعة الوطن العربي ؛ فبعد أن كان مقصوراً على الجزيرة العربية ، بما فيها العراق وبر الشام ، أصبح شاملاً تلك البلاد وشمال أفريقيا ، التي تضم مصر والسودان وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش. وهذا الفتح مزج سكان هذه البلاد بالعرب ، وجعل منهم شعباً واحداً ، لغته اللغة العربية وثقافته الثقافة العربية . وكما أن اللغة مكونة للشعوب ، فهي أيضاً عامل هام في تكوين الأمم .

# ٢
# مركز مصر من البلاد العربية

يرى الناظر إلى خريطة الوطن العربي أن البلاد العربية تمتد من بلاد فارس شرقاً حتى بحر الظلمات ( أى المحيط الاطلنطي ) غرباً ، ويرى أن مصر واقعة في وسط هذا الوطن . فمركز مصر الجغرافي يجعل منها قلب البلاد العربية .

ويرى المتتبع للحركة العلمية الأدبية في الشرق العربي أن هذه الحركة قد ابتدأت في القرن التاسع عشر في بر الشام وفي مصر . غير أن شعلتها في بر الشام خبتْ ، ونورها في مصر سطع . وذلك لأسباب : منها انتقال جماعة من رجال العلم والأدب من سوريا ولبنان إلى وادى النيل ، ساهموا في نشاط الحركة الأدبية فيه ، وزادوا في ثروة البلاد العلمية . وإننا نرى حتى اليوم أن كبرى الجرائد والمجلات الشهرية في مصر يقوم بها مفكرون مصريون شاميون .

وانتقال الأدباء والعلماء من البلاد العربية إلى مصر أمر لا غرابة فيه . فمصر قلب البلاد العربية ، وفيها من السكان سبعة عشر مليوناً ، في حين أنه لم يبلغ سكان أي قطر آخر من الأقطار العربية نصف هذا العدد . وما يطبع وينشر في مصر يقرؤه عرب الأقطار الأخرى ، في حين أن ما يطبع وينشر في أى قطر آخر يكون توزيعه محلياً ، ولا يقرؤه ولا يطلع عليه إلا القليل من قراء بعض الأقطار العربية . ولذا نجد ما يطبع في مصر من جرائد كبرى ومجلات مختلفة منتشراً في البلاد العربية ، ونجد العربي يقرأ الجريدة المصرية بالاضافة إلى جريدته المحلية ، كما نجد ما يطبع في مصر من كتب علمية وأدبية يدرس في مدارس الأقطار الأخرى ، ويقرؤه المتعلمون فيها. فهذه الحالة وهذه العوامل قد شجعت رواج الحركة الأدبية والعلمية في مصر ، وأدت إلى إضعافها في بقية الأقطار العربية ، وجعلت من مصر المركز الثقافي الرئيسي لجميع البلاد العربية . فمركز مصر في الشرق العربي كمركز القاهرة في مصر . وعليه يتوق من يميل

إلى البحث والتأليف إلى العيش في بلاد وادي النيل .

* * *

إن مركز مصر الجغرافي ، ومركزها الثقافي ، يجعلان منها قوة عظيمة في تكوين مستقبل البلاد العربية وفي توجيهها اليه. فماذا تراها تشعر تجاه فكرة الوحدة العربية ؟ وماذا يرى قادتها في هذا الموضوع الخطير ؟

لقد تحدثت مع عدد كبير من أصحاب الرأى وكبار المفكرين في مصر ، في موضوع الوحدة العربية ، فكنت أخرج من الحديث وإياهم على تفاهم واتفاق . فالكل يرى أن بقاء البلاد العربية على وضعها الحالي — متفرقة ، ليس بينها رابطة رسمية — أمر مضر بها وبمستقبلها ، والخير كل الخير في تفاهمها واتحادها . على أن الآراء مختلفة في كيفية هذا الاتحاد ونوعه .

على أننا لا ننكر أن فريقاً من رجال مصر رأوا ، بعيد الحرب العامة الماضية، وجوب الابتعاد عن البلاد العربية، كما صرح آخرون بأن لاعلاقة لمصر بالشرق العربي ، وأن روابطها مع الغرب

واتجاهها نحوه . ولهذا الرأى ، ولهـذه التصريحات ، دواع وأسباب :

غير خاف أن المصريين بصورة عامة ، لا سيما بعد الحرب ، كانوا لا يعرفون عن الأقطار العربية إلا أنها بلاد متأخرة ، لا رقي فيها ولا مدنية ، وأن أهلها على جانب كبير من الجهل . وقد حدث أن أحد السياسيين المصريين ، الذين يعتقدون هذا الاعتقاد ، زار فلسطين وسوريا ، فدهش عند ما رأى القدس ، وحيفا ، ودمشق ، و بيروت . دهش عند ما رأى مدناً لا مثيل لها في مصر ، إذا استثنينا القاهرة والاسكندرية ، وزاد دهشة عند ما زار المدن الصغيرة والأرياف ، إذ وجد أنها تفوق مثيلاتها في مصر ، بناء وجمالاً ، ونظافة . وقد استغرب هـذا السياسى الكبير عند ما علم أن حملة أرقى الشهادات الأوربية عديدون في هذه البلاد ، وأن الأمية فيها أقل مما هي في مصر بكثير . ثم أخذ رأيه يتغير عند ما اجتمع بعدد من مفكري البلاد وكتابها وقادة الرأي فيها ، ووقف على ما لهم من آثار علمية وأدبية لم يكن

قد سمح بها من قبل ، فاعتذر مصرحاً بأنه رأى في بر الشام قطراً عربياً زاهراً، لا يعلم المصريون حقيقته .

فعدم معرفة بعض قادة مصر السياسيين للبلاد العربيــة وقضاياها الوطنية ، إبان الحركة الوطنية في مصر ، قد أخافهم من الالتفات نحو الشرق العربي والتفاهم معه ، وحملهم على التهرب منه . وأذكر أنني قضيت سهرة سارة في بيت نائب مصرى نابه دار فيها الحديث حول الموضوع الذى نعالجه ، فقال مضيفنا : « إن أصل الرأي في أن مصر ليست قطراً من الأقطار العربية ، يرجع إلى الأنانية . وهو أنه حدث – لما كان المرحوم سعد زغلول في أوربا ، على أثر الحرب الفائتة — أن كانت هناك وفود من البلدان العربية الأخرى ؛ وقد أرادت هذه الوفود توحيد جهودها مع سعد ؛ ولـكن سعداً لم يكن واقفاً على حالة الأقطار المجاورة ، وعلى الحركات الوطنية فيها . ولذلك رأى أنه خير لمصر أن لا تدمج قضيتها مع هذه القضايا المجهولة ، فقال للوفود : إن قضيتنا مصرية وليست عربية . ومن هنا نشأ الرأى الخاطىء القائل إنه خير لمصر

أن لا تتجه نحو البلاد العربية ، وأن تكون منفصلة عنها » .

وقد قام في مصر ، بعد ذلك ، بعض الكتاب ممن درسوا في الغرب ولم يقفوا على أحوال الشرق العربي ، فرأوا أن الحاجة تدعو إلى الاتجاه نحو الغرب ، وجعلوا يوضحون ذلك بقولهم : إن مصر أرقى من البلاد العربية، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً . فمصر ليست في حاجة إلى هذه الأقطار ، وعليه ينبغي أن لا نهتم بها ولا نفكر في قضاياها ؛ في حين أننا في حاجة إلى الغرب ، ولذا يجب علينا أن نتوجه نحوه ، ونتبع آثاره وأحواله .

ومهما يكن من أمر ، فإن حسن النية كان ولا يزال يسود تصريحات هؤلاء السياسيين والكتاب وآراءهم . غير أنه ظهر عدد قليل من الكتاب الذين لم يكتفوا بالدعوة إلى اعتبار مصر أجنبية عن البلاد العربيــة ، وحسبان المصريين بعيدين عن الشعب العربي في كل شيء ، بل تجاوزوا ذلك فنادوا بترك اللغة العربية ، وقالوا بإحياء الفرعونية ، بداعي أن المصريين فراعنة قبل كل شيء وبعد كل شيء ، وألبسوا حركتهم هذه

ثوب الوطنية المصرية ، لإخفاء ما يضمرون . وقد حدث أن تجادل أحد المستنكرين لهذه الحركة مع قطب من أقطابها ؛ فلما تضايق داعية الفرعونية ، ولم يجد حججاً حقة يدعم بها رأيه ، ويفحم مجادله ، قال بصراحة : نريد أن نتخلص من القرآن . . .

* * *

إن الوحدة العربية لا تحول أبداً دون أن تتولى مصر ، أو أي قطر من الأقطار العربية ، حل مشاكله الخاصة منفرداً ، ولا تبيح له التدخل في المشاكل الخاصة بالأقطار الأخرى . بل إن من شأن تفاهم البلاد العربية ، مهما كان شكله واسمه – وحدة أو اتحاداً أو حلفاً أو تحالفاً — أن يكون عوناً كبيراً على حل هذه المشاكل . ولو لم يكن هناك تفرقة بين البلاد العربية لما تعددت مشاكلها ، ولما تعقدت بالشكل الذي هي عليه الآن .

وتفاهم البلاد العربية ، وسيرها المشترك نحو العلى ، لايفقر مصر ولا يؤخرها ، ولا يمنعها قط من الاتجاه نحو الغرب والاستقاء من مناهل العلم والعرفان فيه . فالغرب من هذه الناحيــة ، وجهة

الشرق أجمع . على أنه يجدر بنا أن لانغفل عن ما في الشرق من قوى ، أو ما في تفاهم البلاد العربية من قوة ومناعة لمصر ولشقيقاتها .

أما أن المصريين شعب غير عربي ، وأنهم فراعنة أبناء فراعنة ، فمسألة لا يقول بها إلا القليل ؛ وهؤلاء يرمون إلى أغراض لاضرورة لعرضها . على أن ذلك لا يمنع من البحث في موضوع الشعب الذي ينتمى إليه أهل وادي النيل .

أيصح أن نحدد الشعوب عملاً بنظرية الدم ، فنقول إن الدم الذي يجري فى عروق أهل وادي النيل دم فرعوني ، ولذا فالمصريون فراعنة ؟ إذا تتبعنا تاريخ أي قطر من الأقطار تبين لنا أن عناصر مختلفة تعاقبت على سكناه ، وأن كل عنصر كان يختلط بالسكان الذين يجدهم فيه . والشعوب الحالية ما هي في الحقيقة إلا مزيج من عناصر مختلفة . فالشعب الانكليزي مزيج ، وكذلك الشعب الفرنسى ، والشعب الإسبانى مزيج ، ومثله الشعب الإيطالي ، وشعوب أوربا الوسطى والشرقية جميعها مزيج

في مزيج . أما مصر فقد ابتدأ تاريخها بتاريخ الفراعنة ، على أنه دخلها أقوام من الجزيرة العربية عرفوا بالرعاة أو الهكسوس ، وامتزجوا بأهلها وأسسوا فيها دولة باسم الفراعنة أيضاً ، ثم دخلها اليونان فالرومان ، فالعرب . وكل عنصر من هذه العناصر كان يمتزج بمن سبقه من السكان . فدم المصريين الحاليين ، كدم غيرهم من الشعوب ، مزيج . فإلى أي عنصر من هـذه العناصر ينتمي سكان وادي النيل ؟ في اعتقادنا أن كل مجموعة من الناس تنتمي إلى العنصر الذي أثر فيها أكثر من غيره من العناصر . وميزان هذا التأثير هو اللغة وآدابها ، وبالتالى ، بالنسبة إلى الشرق ، الاعتقاد الديني . فلغة أهل وادى النيـل وآدابهم هي اللغة العربية وآدابهـا ، ودين مصر هو الدين العربي ، الدين الاسلامي . فهل يجوز لنا أن نتجاهل هذا كله ، فنقول إن المصريين فراعنة ؟ أوليس قولنا هذا كقولنا إن الإسبانيين عرب؟

إن الحقائق تثبت لنا أن أهل وادى النيل شعب عربي ، والقول بخلاف ذلك فرار من الحقيقة الواقعة التي لا يمكن تغييرها ،

كما لا يمكن تغيير مجرى النيـــل ، بجعله يجرى من الشمال إلى الجنوب بدلا من جريه من الجنوب إلى الشمال . والمظاهر تضلل بعض الناس ، كما أن نهر النيل يضلل الناظر اليه الجاهل بحقيقته ، فيظنه يجرى من الشمال إلى الجنوب لهبوب الريح من الشمال واحداثها تموجات في سطحه متجهة نحو الجنوب ؛ فهذه التموجات لا تغير حقيقة اتجاه مجرى النيل . والحقيقة كالظل لا يهرب منه إلا بطريق واحد هو العيش فى الظلام .

على أن هذه الحقائق لا تحول بين المصريين والافتخار بالأهرام وأبي الهول ، وبما في المتحف المصرى من آثار تدل على مدنية قديمة زاهرة ، غير أن هذا الافتخار يجب أن لا يزيد على اعتزازهم بما في القاهرة من آثار عربية اسلامية ، وبما في دار الـكتب من آثار أدبية وعلمية ، تدل على المدنية العربية الزاهرة التي أنارت الطريق ، خلال القرون الوسطى ، ومهدتها للمدنية الحديثة . وجدير بأهل وادى النيل أن لا ينسوا ميزاتهم ولغتهم ودينهم ، فالافتخار بالآثار الفرعونية جميل ، على أن يكون

كافتخار الفرنسيين بما في مدينة ( نيم ) من آثار رومانية هامة لم تنسهم لغتهم وآدابهم وما هم عليه من صفات تميزهم عن الرومان .

والدعوة إلى الوحدة العربية لا تلزم المصرى أن يتجرد عن شعوره الخاص بمصريته ؛ بل تطلب منـه أن لاينسى شعوره العام بعروبته ، وأن يكون مثله كمثل الاسكتلندى البريطاني الذى يفتخر باسكتلنديته ، ولا ينسيه هذا الافتخار أنه بريطاني، أو كمثل فرنسى الجنوب الذى يفتخر بأنه من بلاد (لانق دوق) "Languedoc" ولا ينسى أنه فرنسي . فالأسكتلندى والفرنسى من الجنوب ، يعمل كل منهما لإقليمه ، على أنه يعمل في الوقت نفسه لبلاده . وكذلك الاقليمية المصرية والشامية والعراقية الخ . . . لا تتضارب مع العروبة ؛ والعمل لمصر أو للشام أو للعراق ، الوطن الخاص ، يجب أن لا يحول دون العمل للبلاد العربية الأخرى ، الوطن العام ؛ إذ أن البلاد العربية كلها تجني من ذلك فوائد حيوية نبينها في الفصول التالية .

# ٣
# عوامل الوحدة

تتألف الأمم من عناصر وشعوب كانت في الأصل مختلفة ، لكنها تقاربت مع السنين وتوحدت مع الزمان . على أن تقارب الشعوب والعناصر ، وانصهارها في أمة واحدة ذات مميزات خاصة ، لا يكون إلاّ بتوفر عوامل الوحدة فيها . ففرنسا مثلا وحدة سياسية ، ولشعبها مميزات خاصة به ، مع أن البلاد الفرنسية ليست وحدة جغرافية . وإذا رجعنا إلى تاريخ فرنسا ، رأينا أن الشعب الفرنسي تألف من شعوب مختلفة وعناصر شتى ، وأنه كانت لكل شعب منها لغة خاصة به . ولكن لما تقوت مقاطعة « إيل دى فرانس » ، ونشرت سيادتها ولغتها ، شيئاً فشيئاً ، على المقاطعات المشكلة الآن لفرنسا ، أخذت هذه الشعوب المختلفة تتقارب ، وأصبحت تتكلم لغة واحدة ، لغة « إيل دى فرانس » . فتوحيد اللغة في فرنسا قد كون من هذه الشعوب

شعباً واحداً ، كما أن ما جريات التاريخ الذى تلا تكوين هذا الشعب قد كونت الأمة الفرنسية . ففرنسا وليدة فوز تشكيلات حكومة « إيل دى فرانس » التي وحدت اللغة وما جريات التاريخ ، فأوجدت عوامل الوحدة في تكوين الأمة الفرنسية . والأمة هي جماعة من الناس ، لهم لغة واحدة ، ومدنية واحدة ، وميراث تاريخي متماثل أو مشترك ، تربطهم مصالح مشتركة ، ويشعرون بالرغبة في تشكيل وحدة سياسية . فهل هذه العوامل متوفرة في البلاد العربية ؟ .

اللغة من العوامل الهامة في تكوين مصير الأمم ؛ فهي موحدة للأفكار ، ومقربة بين الشعوب . والأمم تتألف من شعوب هي واحدة في لغتها وثقافتها ؛ وما الأمة المؤلفة من أكثر من شعب واحد ، لغة وعنصراً ، إلا شاذة عن القاعدة ومثبتة لها . وقد رأينا في الفصل الأول من هذه الرسالة كيف أن الشعوب القاطنة « الوطن العربي » ، من أقاصي العراق حتى أقاصي مراكش ، هي في واقع الحال شعب واحد ، شعب عربي لغة وثقافة ، وأن

الفروق بين أجزاء هذا الشعب الواحد فروق سطحية ، تنحصر في اختلاف اللهجات العامية ، وعدد قليل من الاصطلاحات والتعبيرات الإقليمية . أما اللغة بالمعنى الصحيح فواحدة — هي اللغة العربية الفصحى ، لغة قريش ، لغة القرآن الكريم — بها يقرأ الجميع ويكتبون . والفروق بين سكان قطر وقطر من الأقطار العربية أقل من الفروق بين سكان أى قطر من أقطار البلاد الفرنسية أو الإنكليزية أو الألمانية . وهذه حقيقة ظاهرة لا تحتاج إلى تدليل .

وكما أن اللغة وآدابها تؤلفان العامل الأول في تكوين الشعوب، فالتاريخ يؤلف العامل الأكبر في تكوين الأمة . وتاريخ كل أمة بالطبع متشعب متفرع ؛ غير أن التاريخ الذي له التأثير في تكوين الأمة هو الذى يعطيها لغتها وآدابها ، ويخلف لها الذكريات القومية . فتاريخ الأمة الفرنسية لا يبدأ من تاريخ هذا الجزء من أوربا الذى يطلق عليه الآن اسم فرنسا ، ولا يبدأ بتاريخ السلت أو الفرنك أو الفيزيكوت ، ولا باحتلال الرومان ؛

وإنما يبدأ حين أخذت تتكون اللغة الفرنسية وينشأ الشعب الفرنسي، وهذا كان في القرن التاسع على أبعد تقدير. وكذلك تاريخ سكان شمال أفريقيا، وبر الشام، والعراق، لا يبدأ بتاريخ هذه الأصقاع من المعمورة، ولا باحتلال الرومان؛ وإنما يبدأ بالزمن الذى أصبح فيه سكان هذه البلاد شعباً عربياً، لغته القومية اللغة العربية، وآدابه وثقافته الآداب العربية والثقافة العربية . فالقرون الثلاثة عشر الأخيرة كونت تاريخ سكان الأقطار العربية؛ وفي هذا التاريخ اندمجت الشعوب، وتوحدت روحها وثقافتها وعاداتها، وصهرت آمالها صهراً؛ وفيه نالت من السعادة ما نالت، كما قاست من الشقاء ما قاست؛ وفيه لها جميعاً ميراث كبير من مدنيـة وذكريات، وهذا الميراث هو عماد الأمة العربية، إن لم نقل قوامها وكيانها.

ومن الميراث العربي الدين الإسلامي، وقوامه الكتاب الذى أنزله الله على رسوله محمد بن عبد الله القرشي. ومع أن الدين ليس من العوامل الرئيسية في تكوين الأمم، فله في الشرق مكانة

هامة ، لتغلغله في كل ناحية من نواحي ثقافتنا العربية . فالدين كعامل من عوامل الوحدة في الوطن العربي ، متوفر إلى حد بعيد . حتى إن المثقفين من إخواننا المسيحيين يدرسون الدين الإسلامي ، ويدعون إخوانهم في الدين إلى درسه والوقوف على أحكامه ؛ لأن تفهم الثقافة العربية ، سواء في الفلسفة أو العلم أو الفن ، لا يتم إلا بدرس الدين الإسلامي وتفهم روحه ونظامه .

فعامل التاريخ وميراثه متوفر في الشرق العربي ، التوفر كله ، كتوفر العامل اللغوى فيه . أما عامل المصالح المشتركة فيمكن النظر فيه من ناحيتين : إحداهما اقتصادية والأخرى سياسية .

عندما اشتدت حركة القوميات في أوائل القرن التاسع عشر ، وأخذت الأمم تنسلخ عن غاصبي حريتها ، وعملت الأقطار والشعوب على نيل وحدتها ، كانت عوامل الوحدات السياسية مستمدة من الماضي وهي العنصر واللغة . فاستقلت على هذا الأساس دول البلقان ، وتوحدت دويلات إيطاليا ومقاطعات

ألمانيا . غير أنه أضيف إلى هذين العاملين ، في القرن العشرين ، عامل مستمد من الحاضر ، وهو عامل المصالح الاقتصادية . ونحن ، إذا نظرنا إلى الأقطار العربية ، تبين لنا أن اقتصادياتها في حالة ضعف ، وأن منتوجاتها لا تجد أسواقاً رائجة ، ورأينا أن كل قطر من الأقطار العربية يقيم سداً من الضرائب يحول دون دخول منتوجات الأقطار الشقيقة إليه ، بينما هو يبتاع هذه المنتوجات أو ما شابهها من البلاد الأجنبية ؛ والأمثلة على ذلك عديدة . فلو أن هناك وحدة بين الأقطار العربية ، وتفاهما على الأمور الاقتصادية ، لوجدت مصر مثلاً لقطنها ولمصنوعاتها أسواقاً جديدة ، ولكان على المصانع في مختلف البلاد العربية أن تبتاع القطن المصري بدلاً من القطن الهندي ، وأن تستهلك السكر المصري بدلاً من السكر الإيطالي أو الأميركي ، ولكانت صناعة السكر في مصر دوماً في ازدهار ، بدلاً من أن يقتصر ازدهارها على أيام الحرب . والوحدة العربية تجعل من الأقطار العربية وحدة اقتصادية قوية الأركان ، تستطيع الثبوت أمام الهزات الاقتصادية والأزمات

المالية . ويتضح للعيان أن كثيراً من هذه الأقطار يعيش الآن عيشاً اقتصادياً غير طبيعي بالمرة ؛ كما يتضح أن فقر بعضها ناجم عن تجزئتها ، وعن تكوين وحدات سياسية من أقطار لا تستطيع العيش الاقتصادي منفردة . فالمصالح الاقتصادية المشتركة بين البلاد العربية ترينا أن زوال التجزئة ، وإيجاد التفاهم ، وتكوين الوحدة ، أمور تؤدى إلى إرجاع الحياة الاقتصادية الطبيعية ، وإلى الانتعاش الاقتصادي الذي يتلوه الرخاء والرفاهية في الأقطار العربية جميعها .

وها إن الحرب الحالية ، التي قد تقرر مصير العالم إلى ألف سنة ، تفرض إضافة عامل جديد إلى عوامل تكوين الوحدات السياسية ؛ وهذا العامل غير مستمد من الماضي أو الحاضر ، بل من المستقبل ؛ وهو يرمي إلى جعل الوحدات السياسية قادرة على الوقوف أمام الهزات السياسية ، والصمود أمام الهجمات الحربية . فقد برهنت هذه الحرب على أن الدول الصغيرة عاملٌ خطر على سلام العالم ، ومنشأ للاضطرابات الدولية والحروب العالمية ؛ إذ هي هدف

لأطماع الأقوياء ، ومنشأ للنزاع فيما بينهم ، بسبب عجزها عن المحافظة على حيادها ، وعن إرغام الغير على احترام حدودها ؛ فمصيرها الزوال من بين الأمم المستقلة ذات السيادة القومية ، وإن بقي رسمها ظاهراً على الخرائط الجغرافية ؛ والأمثلة الواقعية على ذلك عديدة ، قرأنا أخبارها ، ونقرأ حوادثها ، فى الصحف اليومية .

ولإزالة هذه الأخطار ترى السياسة الدولية أن السلام المقبل يقضي بإيجاد وحدة أو اتحاد بين الأمم الصغيرة المتجاورة ، وتكوين دولة منها منيعة الجانب ، قوية البنيان ، لايجرأ الطامع فيها على التعدي عليها . ولهذه الغاية يرمي ساسة البلاد الدمقراطية إلى إيجاد اتحاد بين دول أوربا الشرقية ، وتحالف بين دول البلقان .

رأينا كيف أن الحرب الحالية تضيف ، إلى عوامل مصير الأمم وتكوينها ، عاملا جديداً مستمداً من المستقبل ، وهو عامل المصالح السياسية المشتركة . فهل نرى هذا العامل متوفراً في البلاد العربية ؟

إن كل قطر من الأقطار العربية ، بما فيها مصر ، أضعف من

أضعف بلد من البلدان الأوربية . والأقطار العربية كانت ولا تزال مسرحاً للنزاع الأجنبي ، وساحة للقتال في سبيل الاستيلاء عليها . وطبيعي أن لا يستطيع أى قطر منها أن يقاوم منفرداً ، أو أن يصل إلى حياة الحرية ، أو يحافظ عليها . أما تفاهم هذه الأقطار واتحادها على أى شكل من الأشكال ، وتقوية هذا الاتحاد ، مع مرور الأيام ، فأمور ترقي البلاد العربيــة علمياً واجتماعياً واقتصادياً ، وتجعل منها أمة محترمة مؤلفة من ستين مليوناً ، ووحدة سياسية لها مكانتها بين الأمم . فعامل المصالح السياسية المشتركة أقوى في البلاد العربية مما هو فى أى مجموعة من الدول الصغرى في أوربا . وهذا لأنه جاء ، في البلاد العربية ، متمما لعوامل تكوين الأمم المتوفرة فيها تمام التوفر ، بينما هو في دول أوربا الشرقية ، وفي دول البلقان ، يعمل منفرداً .

***

ولا بد هنا من الاشارة إلى أمرين : أولهما الوحدة الإسلامية ، وثانيهما الوحدة النيلية .

كثيراً ما نرى بعض كبار الكتاب يمزجون بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، ويستعملون هذين التعبيرين كأنهما مترادفان. لقد رأينا عوامل الوحدة العربية ، وعرضنا البلاد التي تشملها ؛ أما الوحدة الإسلامية فشيء آخر، أوسع وأعم من الوحدة العربية ؛ فهي تشمل جميع البلاد التي يدين سكانها بالدين الإسلامي ؛ وهذه البلاد منتشرة في القارات القديمة الثلاث ، وسكانها يتكلمون لغات مختلفة ، ولهم عادات وذكريات تاريخية مختلفة ، ومصالحهم الاقتصادية والسياسية غير مشتركة ؛ ولذلك كانت عوامل الوحدة غير متوفرة فيما بينهم ، وكانت الوحدة الإسلامية أمراً بعيد المنال . على أن الوحدة العربية لا تتعارض مع الشعور مع البلاد الإسلامية ؛ بل هي تقوي هذا الشعور ، وتمكن من توثيق العلاقات الثقافية الدينية معها .

أما الوحدة النيلية ، التي دعا إليها أحد رجال مصر في مقال نشر في جريدة المقطم بتاريخ ١٦ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٤١، فترمي إلى إيجاد اتحاد يربط أم وادي النيل ، ويشتمل على مصر

والسودان والحبشة وأغندا وأريتريه . ويرى صاحب هذا الرأى أن الاتحاد النيلي هو الخطوة الأولى لتأليف الاتحاد العربي الذي يعقبه اتحاد شرقي يجمع بين هذه الدول والبلاد الإسلامية . إن الاتحاد النيلي هذا يفرض قيامه على أساس العامل الجغرافي ؛ وهو عامل لا نرى له وجوداً ، لأن البلاد النيلية ليست وحدة جغرافية . فالفروق الجغرافية شاسعة بين مصر والحبشة ، وبين مصر وأريتريا . هذا علاوة على أن العامل الجغرافي ليس بعامل فعال في تكوين مصير الأمم وتشكيل وحدات سياسية منها . أما عوامل الوحدة التي سبق ذكرها فهي مفقودة بين البلاد التي يجري فيها النيل وتمتد فيها فروعه . وما لم تتوفر هـذه العوامل ، يستحيل إيجاد وحدة من هذه البلاد ، أو اتحاد بينها ، مهما بذل من جهود في سبيل تحقيق ذلك .

***

ونجمل هذا الفصل بالقول إن اللغة والثقافة ، والذكريات التاريخية بما فيها من مدنية وعادات ، والمصالح المشتركة من

اقتصادية وسياسية ، هي الأساس المتين في تكوين الأمة وخلق وحدة سياسية منها تستطيع العيش والتقدم ولعب دورها في تاريخ العالم . ونحن على يقين من أن هذه العوامل جميعها متوفرة في البلاد العربية ، ولا يعوق تحقيق الوحدة العربية غير انهماك القادة ورجال السياسة في الأقطار العربية في المسائل الحزبية الاقليمية التى لا تعود على الأمة بفائدة . أما ما يقال من أنه ليس في الإمكان تحقيق الوحدة العربية لمقاومة الدول الأجنبية ذات المصالح لها ، فقول مخالف لروح تكوين الوحدات .

# ٤
# العمل للوحدة

عوامل الوحدة كلها متوفرة في الأقطار العربية . والشعب العربي يشعر بأن مستقبله ، كأمة لها من المكانة بين الأمم ما يليق بماضيه ، متوقف على تحقيق هذه الوحدة ؛ ولهذا فهو راغب فيها ، ويود لو يعمل بجد على تحقيقها ، ولكن نرى أنه لم يتم عمل جدي في هذا السبيل ، وأن معظم قادة الفكر منصرفون إلى أمور لا قيمة حيوية لها ، إذا هي قيست بهذا الأمر الهام ، الذي يتوقف عليه تقرير مصير أمة بكاملها : فهي إما أن تبقى مفككة العرى ، مجزأة الأقسام ، ضعيفة الجانب — إن ظلت على ما هي عليه اليوم — وإما أن تصبح أمة كبيرة ، قوية ، ذات مكانة دولية ، تلعب الدور الذي لها في تاريخ العالم ، وتساهم بالنصيب الذي عليها في رقي المدنية إن تمت لها وحدتها . ومع هذا كله ، نرى العدد الأكبر من رجال السياسة صارفين

قواهم في الأمور الحزبية ، في محاربة بعضهم بعضاً ، والسعي في تغلب الواحد على الآخر ، في هذه الأمور المحليـة المجردة ، والنواحي النفعية الشخصية المحضة . وهذا هو السبب في ضيق المجال الذي يعمل فيه رجال السياسة في البلاد العربيـة ، وفي أنهم لا يعرفون ولا يهتم بهم إذا خرجوا من دائرتهم وولجوا دوائر أخرى في القطر نفسه ، أو ذهبوا إلى قطر آخر من الأقطار العربية . ومن المؤسف أنه لم يظهر حتى الآن ، من رجال السياسة في الأقطار العربية ، من هو عربي بالمعنى العام ، يعمل على جمع شتات الأمة العربية ، ويجد في تكوين وحدتها ، بحيث يكسبه إخلاصه وكده مكانة رفيعة وكلمة مسموعة في جميـع الأقطار العربية . نعم إنه لمن المؤسف أنه لم يظهر مثل هذا القائد السياسي ، في حين أنه قد ظهر عديدون في مختلف البلدان الغربية . ولكن هي الوطنية الصادقة ، والعظمة الشخصية ، والسمو الفكري ، والعلو النفساني — عوامل قد حررت أولئك الرجال من القيود المحلية ، وطهرتهم من المآرب الشخصية ، ورفعتهم إلى مرتبة

لا يصل إليها إلا من كان في درجتهم وطنية ، وعظمة ، وسمواً ، وعلواً وطهارة .

فإن كان هذا مسلك عدد كبير من رجال السياسة في الغرب، أفليس من واجب نبهاء رجال السياسة في الأقطار العربية أن يتحرروا مما قيدوا به أنفسهم من قيود سياسية محلية ، فيعملوا لخير البلاد العربية وعظمتها ، ويبذلوا الجهد في تكوين الوحدة العربية ، ورفع هذه الأمة إلى مستوى دولي رفيع ؟

على أنه إن حرمت البلاد العربية مثل هؤلاء الساسة ، فقد منحت رجالاً عرباً بالمعنى العام ، من الناحية الأدبية والفكرية ، أمثال صاحب المعالي محمد حسين هيكل باشا ، وصاحبي العزة الأستاذ أحمد أمين بك والدكتور طه حسين بك ، وغيرهم من كبار رجال الفكر والأدب في مصر . فهؤلاء الأعلام هم من قادة الفكر ، ليس في مصر وحدها ، بل في العالم العربي أجمع . وكل عربي يفتخر بهم ، ويسعى لرؤيتهم ، ويود التحدث معهم، ويرغب في الاحتفاء بهم . أفما آن الأوان لأن يكون للعالم

العربي ، كمجموع ، زعماء سياسيون كما له زعماء فكريون .

أما أن الوحدة العربية لا تزال في خوالج النفوس ، ولم تخرج بعد إلى ميدان العمل والتنفيذ ، فأمر يرجع إلى انهماك رجال السياسة في المسائل الحزبية المحلية ، وعدم التفاتهم إلى النزعات السياسية السائدة في الأقطار العربية ، وتوانيهم في العمل على تحقيق رغائب الشعب ومآربه ، وإغفالهم تأمين مستقبل الأمة العربية وعظمتها . وأما ما يقال من أن هؤلاء الساسة لا يستطيعون العمل للوحدة العربية ، لأن الدول الأجنبية ذات المصالح تحول دون العمل من أجلها ، وتعارض في تحقيقها ، فقول لا يتفق مع خطط الوصول إلى تكوين الوحدات ؛ لأن الوحدة كالاستقلال تؤخذ ولا تعطى ، والوصول إليها يتطلب العمل في غير هوادة ولا وجل ، ومن غير نظر إلى موقف الدول الأجنبية منها .

وإننا على يقين من أن الوحدة العربية سوف تتحقق ، «وأن هذا التحقق لا يعوزه إلا الوقت فقط . وهذا يتوقف على مبلغ استحواذ الفكرة على عقول العرب وعلى اعتزامهم تحطيم الحوائل

التى تقوم فى طريقها . . . إذ ليس لأمة أن تخضع لحكم أية أمة أخرى (١) ».

ولقد شعرت دول الحلفاء برغائب الشعب العربى ، وعرفت الهدف السامي الذى يرمي إليه ويود تحقيقه ، علمت دول الحلفاء أن المثل الأعلى للبلاد العربية هو الاستقلال والوحدة ، للقيام بما عليها من واجب نحو المدنية . فأدلى المستر إيدن ، وزير الخارجية البريطانية في مقر رئيس البلدية في لندن في ٢٩ مارس ( ايار ) سنة ١٩٤١ ، بتصريح خطير جاء فيه قوله : « إن كثيرين من مفكري العرب يرغبون في أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من النصيب الذي تتمتع به الآن . وهم يأملون منا المعاضدة في بلوغ هذه الوحدة ، ولا يجوز لنا أن نغفل أي نداء يوجهه إلينا أصدقاؤنا بهذا الصدد . ويبدو لي أن من الطبيعي ومن الحق أن تتوثق الروابط الثقافية والاقتصادية والروابط السياسية أيضاً ، بين الأقطار العربية ، وستعاضد حكومة جلالته ، معاضدة تامة ، أي مشروع ينال الموافقة العامة » .

---

(١) المستمع العربي العدد ٢٣ .

يلاحظ من هذا التصريح العظيم المغزى ، البعيد المرمى ، أن الحكومة البريطانية ، تنتظر أن يوضع مشروع يرمي إلى توسيع مدى الاتحاد بين الأقطار العربية ، وأن يوجه العرب إليها نداء للمعاضدة في بلوغ هذه الوحدة . نعتقد ، مع الكثيرين ، أن وضع مشروع الوحدة يقع على عاتق العرب أنفسهم ، وهذا أمر طبيعي لا غرابة فيه ؛ إذ ينبغي أن يكون الدافع إلى الوحدة من الداخل لا من الخارج ، وأن تكون بوحي من قادة العرب أنفسهم ، وأن يعملوا هم على وضع أسسها وتفصيلات إنشائها ، لتكون أمراً طبيعياً يتمشى مع روح تكوين الوحدات السياسية الوطيدة الأركان . والغريب أن يختار رجال الفكر والسياسة فى العالم العربي لأنفسهم الوقوف صامتين مكتوفي الأيدي ، في حين أن الوقت لا يسمح بصمت أو سكون ، بل يوجب العمل على وضع ميثاق يتفق عليه قادة البلاد العربية ، ويتقدمون به متحدين قائلين : هذا هو ميثاقنا ، وهذه هي آمالنا ، وهذا ما نريد تحقيقه ، ولسنا عنه بحائدين .

ونعتقد ، مع الكثيرين أيضاً ، أنه قد حان الوقت لاتخاذ الخطوة الأولى نحو الوحدة العربية ؛ ونظن أن من الخير العميم أن يعقد مؤتمر يضم ممثلين عن الأقطار العربية ، يتفاهمون فيه ، ويبحثون قضيتهم القومية الكبرى ، ويضعون ميثاق الوحدة ، على أن يحتوي هذا الميثاق على الأسس العامة للوحدة ، وأن لايدخل في التفرعات . ويكون هذا المؤتمر النواة لمجلس مشترك بين الأقطار العربية ، يتولى النظر في كيفية الوحدة ، ويضع الخطط والمشاريع لتنفيذها .

فهل لقادة الرأي ولرجال السياسة إعارة هذا الموضوع اهتمامهم والسير نحو الغاية المنشودة .

* * *

فإن كان الوصول إلى الوحدة العربية يتطلب وقتاً وعملا مستمراً ، فهناك أعمال لاتتعلق بها مباشرة ، ولكن تمهد لها السبيل ، وتقوي الروابط بين الأقطار العربية ، وتساعد على نشر روح الوحدة فيها ؛ وإننا نذكر بعضها فيما يلي ، دون الدخول في التفاصيل .

يعقد أطباء البلاد العربية مؤتمراً كل عام في قطر من أقطار العالم العربي ، يتعارفون فيه ، و يبحثون مواضيع طبية . ولهذا المؤتمر وأمثاله فوائد جمة . ولذا يحسن الإكثار من هـذه المؤتمرات ، وتوسيع دائرة أبحاثها . وليت قادة الفكر يعملون على الدعوة إلى مؤتمر ثقافي اجتماعي يعقد سنوياً في أحد الأقطار العربية ، ويجمع عدداً من قادة الفكر ورجال العلم والأدب في العالم العربي ، يبحثون فيه المشاكل العامة المشتركة بين الأقطار العربية ، ويعرضون المشاكل الخاصة لكل منها . ومثل هذا المؤتمر يخدم القضية العربية الـكبرى ؛ إذ يمكن رجال الفكر في الأقطار العربية من التعارف الشخصي ، الذي عليه معول كبير في تقوية الروابط بين البلاد العربية ، و ييسر طرح المشاكل العربية العامة على بساط البحث للتفاهم على طرق حلها ، و إيقاف المؤتمرين على المشاكل الخاصة بأى قطر من أقطارهم . ومن المفيد أيضاً جمع بحوث المؤتمر في كتاب خاص ، ليطلع الرأي العام العربي على مادار في المؤتمر ، ويتفهم ما للبلاد العربية من مشاكل عامة وخاصة .

ومن شأن عقد مثل هذا المؤتمر ، سنة في واحد من الأقطار العربية ، وأخرى في قطر آخر ، أنه يصبح وسيلة لتعرف المؤتمرين على ذلك القطر ووضعيته وأحواله . ومعرفة المتعلمين من العرب للبلاد العربية ، معرفة حقة ، أمر ضروري للتفاهم والاشتراك في العمل العام لمصالح هذه الأقطار جميعها . فما أكثر ما كان جهل المتعلمين لهذه الأقطار ، وأمورها المختلفة ، سبباً للتباعد والتقيد بالأمور المحلية ؛ والمرء عدو ما يجهل . وإننا نرى أن تبادل الزيارات بين البلاد العربية ينبغي أن لا يقتصر على أعضاء المؤتمرات ؛ بل يجب أن تزداد هذه الزيارات ، عدداً وشمولا ، بحيث تشمل زيارات رجال السياسية وقادة الفكر ، وزيارات الهيئات التعليمية وطلبة المدارس العليا .

ومن الأعمال المقوية للروابط بين الأقطار العربية تبادل مدرسي المدارس الثانوية ، وأساتذة الكليات والجامعات . وذلك التبادل يؤدي إلى إيجاد عدد من مدرسي القطر العربي الواحد ، وأساتذته ، في المعاهد العلمية القائمة في غيره من هذه الأقطار .

وقد خطا العراق الخطوة الأولى في هذا السبيل ، فدعا المدرسين والأساتذة من مصر وبرّ الشام إلى التدريس في معاهده العلمية . إن هذه الخطوة مباركة ، وإن تكن جاءت بسبب الحاجة . وكم تكون الفائدة عامة لو أن حكومة مصر ، وحكومات برّ الشام ، تدعو المدرسين والأساتذة من الأقطار العربية الأخرى للتعليم في معاهدها العلميـة ، حتى تتلقح أذهان الطلبة بأفكار غير الأفكار الإقليمية المفككة للأمة ، المميتة لمستقبلها .

أما الصحافة ولها سيطرة كبرى على الرأي العام ، فلم تقم بما عليها من واجب نحو الوحدة العربية . إذ أنها لم تبحث هذا الموضوع الهـام بحثاً مفصلا من نواحيه المختلفة ؛ ولم تعمل على تفهيم الرأي العام أهمية الوحدة ، وضرورة العمل لتحقيقها . وإننا نرى لزامًا تشكيل هيئات أو روابط من الرجال المثقفين ، والشباب المتعلمين ، في كل قطر من الأقطار العربية ، يكون من واجباتها تغذية الصحافة بمواضيع عن الوحدة العربية والدعوة إليها ، ونشر روحها بين مختلف الطبقات ، وغرس المثل الأعلى القومي في قلوب الشباب والناشئة .

هذه الأمور وأمثالها تمهد الطريق للوحدة ، وتزيل ما في سبيلها من العراقيل ، وتساعد رجال السياسة والفكر ، مساعدة كبيرة ، على تنفيذ المشاريع التي يضعونها لتحقيق الوحدة العربية ، وتأمين مستقبل الأمة العربية ، والوصول بها إلى المكانة التي تتناسب مع ما لها من ماض مجيد .

***

عرضنا ، في الفصول السابقة ، الأمور النظرية المتعلقة بالوحدة العربية ؛ فتكلمنا عن الشعب العربي ، وحددنا وطنه ، وذكرنا عوامل الوحدة ، وأوضحنا أنها متوفرة في الأقطار العربية . ونحاول في الفصول التالية أن نعرض رأينا فيما ترمي إليه عبارة الوحدة العربية ، وكيف يجب أن تكون . على أننا نرى أن من الملائم ، قبل البحث في نوع الوحدة العربية ، وخطوات تحقيقها ، أن نفرد فصلا لشرح أنواع الدول ، والبحث فيما إذا كان من الضروري أن تكون الوحدة العربية على غرار نوع أو آخر من هذه الأنواع .

٥

# أنواع الدول

تنقسم الدول إلى مستقلة وغير مستقلة . و بحثنا في هذا الفصل يتعلق بالمستقل منها ، وهي المالكة لسيادتها "Souveraineté" وينظر إلى هذه السيادة من ناحيتين : السيادة الداخلية "La souverainété intérieure" أو الهيمنة والاستقلال في أمر جميع أفراد الأمة ، والسيادة الخارجية "La souveraineté extérieure" أو الحق في تمثيل الأمة تجاه الأمم الأخرى وتنفيذ علاقاتها معها .

أما من حيث الشكل ، وتمركز السيادة وتوزيعها ، فتنقسم الدول إلى ثلاثة أنواع : دول موحـدة "Etats unitaires" ودول اتحادية "Etats fédératifs" ، ودول تحالفية "Etats Coufédératifs"

فني الدول الموحدة نرى السيادة واحدة غير مجزأة ولا موزعة ،

تهيمن الدولة بموجبها على جميع المواطنين ، وتنفذ علاقات الأمة مع جميع الأمم الأجنبية . وهذا النوع من الدول هو النوع الطبيعي والأكثر انتشاراً . ومثاله فرنسا ، وانجلترا ، وايطاليا الخ . حيث الدولة في كل منها صاحبة السيادة التامة ، تمارسها في الداخل والخارج دون أن تنازعها دولة أخرى هذا الحق .

أما الدولة الاتحادية "Etat fédéral" فهي على عكس ذلك، تتوزع السيادة فيها وتتجزأ ، مع المحافظة على الوحدة القومية . وهي تتألف من مجموعة من الدول الخاصة ، تحتفظ كل منها بقسم عظيم من سيادتها الداخلية ، ولكن تتنازل عن جميع سيادتها الخارجية إلى دولة الاتحاد .

ففي الاتحاد دول خاصة تتمتع كل منها باستقلال داخلي واسع ، لها حكوماتها ومجالسها التشريعية ونظام قضائها ، ولكن لها دولة عامة مركزية هي دولة الاتحاد . وهذه تتألف عادة من سلطة تنفيذية ، وسلطة تشريعية مؤلفة من مجلسين ، وسلطة قضائية . وتكون الدول الخاصة جميعها ممثلة في المجلسين . وما يقرر في هذين

المجلسين ينفذ على جميع الدول الخاصة ، وإن كان بعضها قد عارض القرار أو لم يوافق عليه . ومجموع المواطنين فى الدول الخاصة يؤلفون الأمة ، ويكون أفرادها مواطنين لدولة الاتحاد . ودستور الاتحاد يجرد الدول الخاصة من بعض الصلاحيات الناشئة عن السيادة الداخلية ، ويجعلها من صلاحيات دولة الاتحاد . وبموجب ذلك تسن دولة الاتحاد قوانين عامة تكون نافذة فى جميع دول الاتحاد الخاصة .

أما السيادة الخارجية فهى من صلاحية دولة الاتحاد ، وهذه لها وحدها صلاحية تمثيل الأمة فى علاقاتها مع الأمم الأجنبية . ويمكن القول بصورة عامة أن للاتحاد علماً واحداً ، وجيشاً واحداً وأسطولاً واحداً ، وسلكا ديبلوماسياً واحداً .

ولنظام الاتحاد مزايا عظيمة ، قد أدت إلى انتشاره ، وستجعل منه نظام الدول فى المستقبل . فهو ، من جهة ، يعطى الحرية الداخلية للدول الاتحادية ، فتحكم نفسها كما تريد ، ومن جهة أخرى يوحد قواها ، ويجعل منها دولة واحدة أمام الدول الأجنبية

قادرة على الظهور بمظهر الدولة الكبيرة العظيمة ، وعلى نيل مكانة رفيعة بين الدول الكبرى . ومن أمثلة هذا النوع من الدول الولايات المتحدة الأميركية ، والاتحاد السويسري .

ثم إن بين الدول الموحدة ( التي تكون السيادة القومية فيها واحدة غير مجزأة ) ، وبين دول الاتحاد ( التي فيها السيادة مجزأة : الداخلية منها موزعة بين دول الاتحاد ، والخارجية منها من اختصاص دولة الاتحاد ) ، نوعاً ثالثاً من الدول هو وسط بين هذه وتلك ،وهو المعروف بالدولة التحالفية "Etat Confédéral" وهذه عبارة عن جمعية أو عصبة دائمة لدول مستقلة متعددة ، تحتفظ كل منها بسيادتها التامة ، ولكن هذه الدول تتفق فيما بينها ، بموجب ميثاق الجمعية أو العصبة ، على توحيد قواها من أجل غاية معينة ، وعلى حماية بعض المصالح و بعض المبادئ ، وعلى أن يكون لها أنظمة وأعمال متماثلة ، عملاً على تحقيق بعض الأهداف في الداخل والخارج .

ويمثل الحلف مجلس "Assemblée" مؤلف من ممثلين من

مختلف دول التحالف ، ويكون هذا المجلس بمثابة دولة قائمة فوق دول أخرى . غير أنه ليس له أية سلطة على مواطني هذه الدول ، ولا يستطيع محاكمتهم ، ولا يحق له فرض الضرائب عليهم ، بل إنه لا يتمكن من سن قوانين تقضي بربطهم بها . وبعبارة أخرى ، ليس لهـذا المجلس سلطة تنفيذية ، ولا سلطة قضائية ، حتى ولا سلطة تشريعية حقيقية ؛ لأن القرارات التي يتخذها لا تصبح نافذة في دول التحالف ، إلا إذا قررتها تلك الدول من جديد . وإن رفضت إحداها إقرار قرار مجلس التحالف ، فليس من وسيلة لإرغامها عليه غير التهديد بالحرب . وكذلك ليس لهذا المجلس ، أو هذه الدولة العليـا ، سيادة في الشؤون الخارجية ، ولا مجال لها في الميدان الدولي إلا في حالات محددة . ويمكن القول أن مجلس التحالف شبيه بمؤتمر ديبلوماسي، بمعنى أن أعضاءه يمثلون دولاً مستقلة ، ولذا ينبغي أن تجمع الآراء على الأمر لاتخاذ قرار بشأنه يكون نافذاً على الجميع . ومن أمثلة هذا النوع من الدول : التحالف الجرماني الذي كان قائماً قبـل

عام ١٨٦٦ ، ومنها ، إلى حد ما ، نظام « الممتلكات المستقلة البريطانية Dominions » .

***

بعد هذه الكلمة الموجزة عن المبادئ العامة لأنواع الدول المستقلة ، نعرض باختصار التشكيلات الدستورية للولايات المتحدة الأميركية وللاتحاد السويسري ، وللتحالف الجرماني ، ولنظام الممتلكات المستقلة البريطانية .

من الأمثلة الناطقة على نجاح نظام الاتحاد ما نجده في الولايات المتحدة الأميركيـة . إن هذه الولايات لم تتخذ الاتحاد شكلاً لدولتها منذ استقلالها ، بل فضلت عليه ، في بادئ الأمر ، نظام « التحالف » . فقد كانت الولايات الثلاث عشرة ، التي استقلت عن بريطانيـا ، تريد أن تكون مستقلة الواحدة عن الأخرى ، إلا حين تقريرها العمل معاً . وقد كاد هـذا الاستقلال يؤدي بالجمهورية الأميركية الحديثة إلى الدمار ، لولا أنها انتبهت إلى حكمة المثل القائل «الاتحاد يولد القوة» فعملت به . ففي عام ١٨٨٧ وضع

الدستور الذي قام بموجبه نظام الاتحاد الخاص . فتنازلت كل من الولايات ، وعددها الآن ٤٨ ولاية ، عن جميع سيادتها الخارجية إلى دولة الاتحاد ، وهي سلطة مركزية مؤلفة من رئيس الجمهورية ، ومجلس النواب ، الذي تمثل فيه الولايات على أساس عدد سكان كل منها ، ومجلس الشيوخ ، الذي يمثل كل ولاية فيه عضوان ، دون اعتبار عدد سكانها . غير أن هذه الولايات قد احتفظت بسيادتها الداخلية ، فلها من أجل ذلك حكومات ومجالس تشريعية . ولحفظ هذا الوضع بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية المركزية ، أنشئت محكمة عليا من صلاحياتها النظر في الخلافات الناشئة بين الولايات ، وفي القضايا المتكونة من تعدي هذه الولايات على الدستور ، ومن تدخل السلطة المركزية في صلاحيات مجالس الولايات .

أما الشؤون الخارجية فمن صلاحية السلطة المركزية ؛ ومن صلاحية الرئيس أنه السلطة التنفيذية العليا ، وأنه يتولى تمثيل الولايات المتحدة في علاقاتها مع الخارج ؛ أما الوزراء فمعاونون له

وغير مسؤولين أمام مجلس النواب أو مجلس الشيوخ . والرئيس يستشير المجلسين مجتمعين ( ويطلق عليهما حين اجتماعهما اسم الكونكرس « Congrès » ) في الأمور المالية والحربية . ولمجلس الشيوخ وحده حق مراقبة أعمال الرئيس الديبلوماسية ، مراقبة دقيقة ، والموافقة على تعيين السفراء ، وإقرار المعاهدات التي يعقدها الرئيس ، بأغلبية الثلثين . ولذا فمركز مجلس الشيوخ أهم من مركز مجلس النواب بكثير .

وتقدم لنا سويسرا مثالاً آخر لدولة الاتحاد ؛ فنظام الدولة فيها ، منذ عام ١٨٤٨ ، هو نظام الاتحاد ، ومظاهره آخذة في الازدياد . إذ أن السيادة الخارجية للمقاطعات الاثنتين والعشرين السويسرية قد زالت ، كما أن حريتها التشريعية أقل من حرية المجالس المحلية في الولايات المتحدة .

ودولة الاتحاد مؤلفة ، كما هي الحال في الولايات المتحدة ، من مجلسين : الأول يدعى المجلس القومي « Consiel National » ( يقابل مجلس النواب ) ، ويمثل الشعب السويسري ؛ والثاني

يسمى مجلس الولايات Conseil d'Etats ( يقابل مجلس الشيوخ ) ، ويمثل المقاطعات السويسرية ، وهو مؤلف من نائبين عن كل مقاطعة ، ومن سلطة تنفيذية قوامها « مجلس حكومة الاتحاد Conseil féderal » المؤلف من سبعة أعضاء ، ينتخبهم المجلسان الآنفا الذكر ، مجتمعين ، (ويطلق عليهما حين اجتماعهما اسم الجمعية القومية La Diète National ) . ومجلس حكومة الاتحاد هو الذي يدير السياسة الخارجية السويسرية ، مع إشراف المجلسين اللذين انتخباه . ولكن ليس لمجلس الولايات تلك الصلاحيات التي لمجلس الشيوخ الأميركي ، كما أنه ليس لرئيس مجلس حكومة الاتحاد ، الذي ينتخبه المجلس من بين أعضائه السبعة ، تلك الصلاحيات التي لرئيس الولايات المتحدة ، وإنما مركزه شرفي فقط .

***

ولعرض مثال عن الدولة التحالفية نضطر إلى الرجوع إلى التاريخ ، لأن هذا النوع من الدول قد زال ولم يعد له وجود

بين الدول الحالية ، وإن كان في الإمكان تبين المشابهة والمقارنة بينه ، وبين نظام الممتلكات المستقلة . أما المثال الكلاسيكي له ، فهو التحالف الجرماني الذي كان قائماً قبل عام ١٨٦٦ .

كان نظام التحالف في ألمانيا وليد النظام الإقطاعي ، الذي كان الأمراء فيه يعتبرون أنفسهم متساوين في المكانة والحقوق ! ويتحالفون ، عن طيبة خاطر ، لمدة معينة أو لغاية محدودة . وكان لسبعة من هؤلاء الأمراء حق انتخاب الإمبراطور ، الذى يقوم تجاههم بدور السلطة المركزية . غير أن هذا الحق قد زال حينما أصبح مركز الإمبراطور وراثياً في العائلة المالكة في النمسا . ولكن الفكرة المزدوجة بقيت وهي : أن الأمراء الألمان متساوون ومستقلون بعضهم عن بعض ؛ غير أنهم يقبلون أن يكون فوقهم سلطة عامة لا تبطل مالهم من حقوق السيطرة ، كل في إمارته .

لقد وجد مؤتمر فينا عام ١٨١٤ الفرصة مؤاتية لإقامة تحالف

حقيقي في الأراضي الألمانية . وهكذا أنشيء « التحالف الجرماني » ، ودام حتى عام ١٨٦٦ . وكان يشتمل على ٣٣ دولة من درجات وأنواع مختلفة ، من بينها الإمبراطورية النمساوية ، وممالك مهمة كبروسيا وبفاريا وسكسونيا ، وإمارات كبيرة وصغيرة ، ومدن ارستقراطية مستقلة مثل بريمن وهامبورك ، حتى إنه كان يشتمل على أراض تابعة لسيادات أجنبية عن ألمانيا . وهكذا كان ملك الدنمارك ممثلا في التحالف بصفته ملك هولستين «Holstein» ، وكذلك ملك هولندا بصفته صاحب اللوكسمبورك . وكان هذان الملكان ، كبقية الملوك والأمراء في التحالف الجرماني ، مستقلين في أعمالهما الداخلية والخارجية ، مع الالتزام بعدم التجاوز على حقوق « جمعية التحالف » (La Diète Confédérale) .

وكانت هذه الجمعية ، التي تمثل التحالف الجرماني ، مؤلفة من مبعوثين عن الدول المختلفة ، وكان حق رئاستها للنمسا . أما صلاحياتها فقد كانت مقصورة على المسائل التي تهم جميع دول

التحالف ، مثل الاتحاد الجمركى ( Zollerlein ) وعلى الشؤون الخارجية التي لا يطالب أعضاء التحالف بأن يمارسوها ، كل بمفرده .

ولما قبض بسمارك على زمام الحكم في بروسيا أخذ يعمل على تقويض بناء التحالف الجرماني ، إذ كان يضايقه في تحقيق خططه ، وتنفيذ سياسته الرامية إلى تقوية الروابط بين الممالك الألمانية ، وتكوين اتحاد منها . وتمكن من هدمه نهائيا حين انتصر على الدنمارك والنمسا عام ١٨٦٦ . وعند ذلك نقض أسس التحالف الجرمانى ، باقصاء النمسا عن الشؤون الألمانية ، ونشر السيطرة البروسية على سكان ألمانيا . وبعد أن ضمت بروسيا إليها بعض الإمارات ، ألفت عام ١٨٦٧ تحالف ألمانيا الشمالية ( La Confédération de l'Allemagne du nord ) وكانت رئاسة هذا التحالف لملك بروسيا .

وفي ١٨ يناير ١٨٧١ أعلن بسمارك إنشاء الامبراطورية الألمانية ، وكان نظامها مزيجاً من الاتحاد والتحالف ، وبموجب هذا النظام كان ملك بروسيا أمبراطور ألمانيا بالوراثة ، وكان رئيس الوزارة

البروسية مستشاراً للامبراطورية ، مسؤولا أمام الأمبراطور وحده . وكان الجيش أمبراطوريا موحداً ، وكذلك كانت البحرية والتمثيل الخارجي . ولم يشذ عن ذلك غير بفاريا وورتمبيرك (Wurtemberg) اللتين احتفظتا بشيء من الاستقلال الخارجي، مع تمثيل ديبلوماسي خاص،ولكن دون صلاحيات هامة

وكان للامبراطور مجلس تشريعي (Reichstag) ومجلس الاتحاد (Bundesrath) . وكان الأخير مؤلفاً من « مبعوثين مطلقي الصلاحية » تعينهم حكومات دول الاتحاد . وبموجب هذا النظام تمت الوحدة الألمانية ، وأضحت ألمانيا دولة كبرى ، مع الاحتفاظ بالاستقلال الداخلي للدول الألمانية المختلفة .

***

وأقرب نوع قائم اليوم لنظام التحالف هو نظام « الممتلكات المستقلة » ، وإن كان نظامها مبتكراً لم يعرف تاريخ العالم له مثيلا . عند البحث في نظام الممتلكات المستقلة ينبغي التميز بينها وبين مجموعة الأمم البريطانية ( The British Commonwealth

of Nation ) التي يقصد بها الامبراطورية البريطانية بكاملها ، وعليه يدخل في مجموعة الأمم البريطانية جميع الممتلكات البريطانية من مستقلة ومستعمرة . أما الممتلكات المستقلة فهي : كندا ، وأستراليا ، وزيلندة الجديدة ، وجنوب أفريقيا ، ونيوفونلاند ، ودولة ايرلاندة الحرة . وقد عرّفت الممتلكات المستقلة في المؤتمر الأمبراطوري الذى عقد عام ١٩٣٦ ، بأنها « أمم مستقلة داخل نطاق الامبراطورية البريطانية ، متساوية في المركز ، لا تخضع إحداها للأخرى بأي شكل في شؤونها الداخلية والخارجية ، وإن تكن تشترك في الولاء للتاج ، وترتبط بعضها ببعض ، بمحض إرادتها ، كأعضاء في مجموعة الأمم البريطانية » .

تتمتع كل من الممتلكات المستقلة بسيادتها الداخلية والخارجية. ففيا يتعلق بالسيادة الداخلية نجد في كل منها مجلس وزراء ( Cabinet Government ) كما هي الحال في انكلترا . ولكل منها حاكم عام يعينه الملك بناء على مشورة وزرائها ، لمدة تتراوح بين خمس سنوات وسبع . ويكون هذا الحاكم عادة من

أبناء البلاد ؛ وهو لايمثل حكومة لندن ، وإنما يمثل التاج . وحكومات هذه الممتلكات غير خاضعة لحكومة لندن . وإذا اقتضى الأمر مخابرتها، فهي لا تخابر وزير المستعمرات ، وإنما رئيس الوزارة مباشرة .

وبجانب مجلس الوزراء يوجد برلمان مؤلف من مجلسين تشريعيين ، أحدهما مجلس الشيوخ ، وثانيهما مجلس النواب ؛ ولهذا البرلمان من السيادة ما للبرلمان الأمبراطورى . وهو السلطة التشريعية لأمور البلاد الداخلية والخارجية ، في حدود القانون الدولى العام . ولذلك لم يعد للبرلمان الامبراطورى ، من الوجهة العملية ، حق إصدار التشاريع الخاصة بالدمنيون ، وان كان له هذا الحق من الوجهة النظرية . وبعبارة موجزة فان دول الممتلكات المستقلة سيدة فى بلادها ، تحكمها كما تود وتشاء .

أما فيما يتعلق بالسيادة الخارجية فالتمثيل السياسي من حق كل دومنيون ، كأي دولة مستقلة ذات سيادة تامة . وقد مارست حكومات كندا وجنوب أفريقيا وايرلندا هذا الحق بأوسع معانيه ؛

في حين أن الممتلكات المستقلة الأخرى لا يزال يمثلها في الخارج الممثلون السياسيون والقناصل البريطانيون . وللممتلكات المستقلة مندوبون سامون في لندن ، لهم مرتبة السفراء ، يمثلونها لدى الحكومة البريطانية ؛ كما أنه يمثل هذه الحكومة ، في كل من الممتلكات المستقلة ، مندوب سام ، هو غير الحاكم العام الذي يمثل التاج ؛ ويعتبر هؤلاء المندوبون حلقة الاتصال بين تلك الممتلكات ومجلس الوزراء البريطاني . أما السياسة الخارجية فالتشاور بشأنها بين لندن والممتلكات المستقلة وثيق ومستمر . وفي كثير من الأحيان لا تتفق وجهات نظر وزارة الخارجية في لندن مع وجهات نظر هذه الممتلكات . ومما يساعد على التفاهم والاتفاق ، المؤتمرات الإمبراطورية التي تعقد مرة كل أربع سنوات ، والاجتماعات غير الرسمية التي تعقد في لندن كل عام .

ومما هو جدير بالذكر أنه لا يوجد محكمة عليا لتسوية الخلافات الناشئة بين الممتلكات المستقلة ، أو بين إحدى هذه الممتلكات والحكومة البريطانية . وهذا دليل على مرونة العلاقات بينها ،

وبرهان على أن جوهر الرابطة التي توثق بينها هي رابطة الحرية والاستقلال بين دول حرة مستقلة ؛ وإنما اتحادها في مثل عليا مشتركة بينها . وهذه الرابطة ، وهذا الاتحاد ، لا يتنافيان مع السيادة والاستقلال التام . ومن هنا نرى أنه متى اعتدى على إحدى هذه الممتلكات ، أو على بريطانيا العظمى ، تهب جميع الممتلكات الأخرى دفاعاً عنها ، دون قيد ولا شرط .

* * *

نرى من هذا العرض الموجز أن نظام الدولة في الاتحاد ( Fédération ) وفي التحالف ( Confédération ) ، وفي الممتلكات المستقلة ( Dominions ) ، يمكّن الدول الصغيرة ، أو التي ليس بينها تجانس تام ، من أن تشبع غريزة التجمع السياسي فيها ، فتوحد قواها وسياستها في أمور معينة ، وتنضم في كتلة واحدة ، لها مزايا الدول العظمى ، ومكانة الدول الكبيرة ؛ ومع ذلك تبقى كل منها مستقلة استقلالاً داخلياً في بعض الحالات ، أو داخلياً وخارجياً إلى حد كبير في حالات أخرى . ولا أمل

للأقطار العربية في الحصول على هذه المكانة وتلك المزايا ، إلا إذا توحدت . فأي نوع من أنواع الوحـدة يتفق ووضع البلاد العربية الحالى ؟ أم ترى في الإمكان إيجاد نوع من الوحدة جديد ، أكثر من هذه ملاءمة لمزاج الأمة العربية والوضع القائم في مختلف أقطارها ؟ .

# ٦
# نوع الوحدة العربية

إن في الحقوق الدستورية من المرونة ما يبيح أن تقام الدولة الجديدة على غرار جديد يختلف عن الأنواع المعروفة حتى اليوم؛ بل إن في هذه الحقوق مرونة لا نهاية لها، تمكن من تكييف شكل الدولة، وجعله ملائماً لنفسية الشعب، وتاريخ الأمة، ووضع البلاد. فالبلاد العربية غير مقيدة بقبول نوع من أنواع الدول التي أوردنا موجزاً لها في الفصل السابق، بل هي حرة في استنباط ما يلائمها من نوع الدولة الصالح لها. واختيار نوع الدولة يتطلب درس الوضع السياسي الحالي للبلاد العربية، والنفسية السياسية لسكانها، والتوفيق بين هذا الوضع وهذه النفسية من جانب، وبين نوع الدولة التي يرجو العرب منها تقوية الروابط بين أقطارهم، تقوية تؤدي مع الوقت إلى الوحدة المنشودة، من الجانب الآخر.

وإذا نظرنا إلى البلاد العربية ، رأيناها منقسمة إلى قسمين رئيسيين : أولهما يشتمل على السودان وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش ، وتحكمه الدول الغربية مباشرة ، ولا يتمتع أهله بشيء من السيادة ؛ أما الثاني فيشتمل على مصر ، وبر الشام ، والعراق ، والجزيرة ، وأقطار هذا القسم مستقلة بعض الاستقلال ، والسيادة القومية فيها على درجات متفاوتة ؛ فمصر مستقلة تربطها مع بريطانيا معاهدة ، وكذلك العراق . أما الجزيرة — وهي منقسمة إلى قسمين رئيسيين أحدهما نجد والحجاز ، والآخر اليمن — فمستقلة ، والسيادة في كل من القطرين عائدة إلى مليكه . غير أن إمارات الكويت والبحرين وحضرموت — وهي أقاليم من الجزيرة صغيرة نسبياً — فتسودها بريطانيا . أما بر الشام فمنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية : ففي الشمال تقع سوريا ولبنان ، وهما مستقلان حديثاً ، وتربطهما مع فرنسا المحاربة معاهدتان ؛ وفي الجنوب يقع الشرق العربي (شرق الأردن) وفلسطين ، يجمع بينهما أنهما تحت الانتداب

البريطاني ، ويختلفان في أن الأول مستقل إدارياً والسيادة في شؤونه الخارجية بيد بريطانيا، بينما الثاني تحكمه بريطانيا حكماً مباشراً

والعرب يرمون إلى وحدة تجمع أقطار الوطن العربي ، من أقاصي العراق حتى أقاصي مراكش . غير أن الوضع السياسي القائم في طرابلس وتونس والجزائر ومراكش لا يمكن ، الآن ، من التفكير في شمل هذه الأقطار في مشروع الوحدة العربية . وهذا لا يعنى أن هذه الأقطار أقل عروبة من غيرها ؛ بل إن واقع الحال يدل على أن العروبة فيها عظيمة جداً ، ولا تقل عما هي عليه في بقية الأقطار العربية إن لم تكن تزيد ؛ كما أن ميلها إلى الوحدة العربية قوي جداً لا يقل عما هو عليه في بقية الأقطار. وكذلك لا يعني أن هذه الأقطار ستظل بعيدة عن الوحدة ؛ بل إن من واجب الأقطار العربية الأخرى — لا سيما بعد نيل وحدتها — أن تعمل بجد وقوة على إدخال هـذه الأقطار في الوحدة العربية الكبرى . وعليه فمشروع الوحدة يشمل اليوم مصر والسودان ، وبر الشام ، والعراق ، والجزيرة . وكل مشروع

للوحدة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار وضع هذه الأقطار السياسي وحالات سكانها النفسية : أي أن يحقق تقوية الروابط بين هذه الأقطار ، ويجعل منها ، في بعض النواحي ، كتلة واحدة تجاه الأمم الأجنبية ، مع مراعاة غيرة كل إقليم على سيادته الخاصة ، واحتفاظه بالاستقلال في معظم أموره الداخلية والخارجية .

إن نظام الاتحاد Fédération هو خير أنواع الوحدة للبلاد العربية ؛ إذ بموجبه يبقى كل قطر منها متمتعاً بسيادته الداخلية ، حاكما نفسه ، ومديرا شؤونه كما يحب ويرغب ؛ وبموجبه أيضاً تتوحد قوى هذه الأقطار ، وتكون لها سياسة خارجية واحدة ، فتصبح دولة واحدة كبيرة تجاه الدول الأجنبية ، منيعة الجانب رفيعة المكانة ، ذات شأن في السياسة الدولية .

غير أن الوضع السياسي القائم في البلاد العربية لا يمكن من الوصول إلى هذه الغاية دفعة واحدة ، ولا يسهل معه التفكير الآن في وضع مشروع لنظام الاتحاد العربي ؛ وذلك لأن في الأقطار العربية المستقلة ملوكا وحكومات، يعز عليها أن تتنازل عن سيادتها

الخارجية ، وتسلمها إلى سلطة مركزية عليا — سلطة الاتحاد — ولهذا ينبغي التفكير في نظام يبقى للملوك والحكومات سيادتها الداخلية والخارجية ، ويمكنها من التفاهم على توحيد بعض أمورها وأعمالها . وفي رأينا أن في الإمكان الاتفاق على نظام قريب من نظام التحالف ( Confédération ) يؤدي إلى الغاية المنشودة ، ويخطو بالحكومات العربية ، من وضعها الحالي ، إلى وضع الاتحاد الخاص ، في خطوات متعددة . وفيما يلي بعض تفاصيل هذا النظام :

تبقى الدول العربية محافظة على مالها من السيادة ؛ غير أنها ، عملاً على مصلحتها المشتركة ، تتفق فيما بينها وتتحالف على توحيد جهودها في ميادين معينة . وهذه الميادين هي : التعليم ، والتشريع والجمارك ، والدفاع القومي ، والسياسة الخارجية .

وللوصول إلى تنفيذ ذلك ، تشكل الدول العربية هيئة عامة ، قد يصح أن تدعى « مجلس الدول العربية المتحالفة » . ولتمثيلها في هذا المجلس تعتبر أربع وحدات : أولاها مصر والسودان ،

والثانية بر الشام ( سوريا ، لبنان ، فلسطين ، وشرق الأردن ) والثالثة العراق، والرابعة الجزيرة العربية . ويكون لكل وحدة ، في مجلس الدول العربية المتحالفة ، عدد متساو من المبعوثين المطلقي الصلاحية . ويحسن أن يكون عدد مبعوثي كل وحدة خمسة ، وعليه يكون المجلس مؤلفاً من عشرين مبعوثاً ، تعينهم حكومات الدول المتحالفة ؛ وتكون عضوية كل منهم خمس سنوات ، ويتجدد خمسهم كل سنة .

وللوصول إلى تكوين وحدة من بر الشام — المجزأ الآن إلى أربع دول وحكومات — يشكل من هذه الدول والحكومات اتحاد يدعى « الاتحاد السوري » وتعتبر الحكومة المركزية لهذا الاتحاد ممثلة لوحدة بر الشام في التحالف العربي .

ويكون لمجلس الدول العربية المتحالفة مقر دائم في إحدى المدن المتوسطة بين الأقطار العربية ، على أن لا تكون هذه المدينة إحدى عواصم هذه الأقطار . ويكون له رئيس من أعضائه ينتخب كل سنة مرة ؛ على أن يترأس المجلس أحد أعضاء كل

وحدة من الوحدات الآنفة الذكر بالتوالي . ولا يكون للرئيس صلاحيات سياسية خاصة ؛ بل يكون مركزه شرفياً ، وتنحصر مهمته في إدارة الجلسات . وطبيعي أن يكون للمجلس سكرتيرون ومكاتب خاصة ، حسبما تقتضي الأحوال .

***

أما صلاحيات هذا المجلس فتتناول التعليم ، والتشريع ( المدني والجزائي والتجاري ) والجمارك ، والدفاع القومي ، والسياسة الخارجية :

إن توحيد التعليم في البلاد العربية أمر حيوي لا بد منه ، سواء تمت الوحدة العربية أم لم تتم ؛ إذ أن اختلاف مناهج التعليم في البلاد العربيـة يعدد المشارب ، ويباعد بينها . أما توحيد التعليم فيساعد على التفاهم ، ويجعل للبلاد العربية روحاً ثقافية واحدة . ولذا فلا غرابة في أن يهتم مجلس الدول العربية المتحالفة بالتعليم ، ويعني بتوحيده ، ويجعل هذا من طلائع أعماله .

وتوحيد التشريع — لا سيما المدني والجزائي والتجاري منه — مزيل لهذه الفوارق القانونية القائمة الآن بين البلاد العربية. وتوحيد هذا النوع من التشريع هين سهل ؛ لأن له في جميع البلاد العربية أسساً واحدة ، وهي الشرع الإسلامي مشفوعاً بالاجتهاد. وإننا على يقين من أن الشرع الإسلامي ، إن فهم على حقيقته ، وعمل بطرق التشريع فيه — وهي لا تتقيد بشيء سوى العقل ومصلحة الجماعة — أمكنه الإتيان بقوانين تتلاءم ، التلاؤم كله ، مع مقتضيات العصر الحديث ، مع المحافظة على المبادىء الحقيقية القويمة التي جاء بها هذا الدين الحنيف. لقد عللوا جواز النسخ بأن المصلحة قد تختلف باختلاف الأوقات. فإذا كانت المصلحة تختلف في الوقت القصير أيام النبي العظيم ، أفلا يجوز أن تختلف على مر السنين والدهور التي تعاقبت منذ ذلك التاريخ ؟ بلى. وعليه ، ألا يجب أن يكون باب الاجتهاد مفتوحاً على مصراعيه في وضع القوانين التي تلائم العصر الحاضر ، دون أن تتضارب مع الشرع الحنيف ؟. ونعتقد أن لا غضاضة

على الدول العربية ، إذا هي عهدت إلى مجلس الدول العربية المتحالفة بوضع تشريع عام فيما ذكرنا من المواضيع ؛ على أن تحتفظ هذه الدول بما لها من حق في التشريع في القوانين الأخرى لا سيما المالية منها .

والوضع الاقتصادي غير طبيعي في معظم الأقطار العربية ، إن لم يكن فيها أجمع . والحواجز الجمركية بين هذه الأقطار ضارة باقتصادياتها ، ضرراً عظيماً . والأمور الاقتصادية تتطلب درساً علمياً عميقاً منظماً ، وتسوية منطوية على الحصافة وبعد النظر ، والجمع بين مختلف المصالح . فمجلس الدول المتحالفة يتمكن من درس هذه الأمور وإيجاد حل لها في مصلحة الجميع .

أما قوى الدفاع القومي ، من برية وبحرية وجوية ، فتبقى تحت إمرة وإدارة الدول المتحالفة ، كل ضمن دائرتها ؛ على أن يكون « للمجلس » حق تنسيق هذه القوى . بمعنى أنه يعين الحد الأدنى الذي ينبغي أن تكون عليه في كل دولة ، ويوصي بأن تأخذ كلها بنظام واحد للتدريب وأنواع واحدة من المعدات .

ونرى من الخير أن يكون بجانب مجلس الدول العربية المتحالفة «هيئة أركان حرب عليا مشتركة» تشرف بصورة عامة على القوى الدفاعية للدول المتحالفة، ويكون وضعها من هذه الدول مماثلاً لوضع هيئة أركان حرب الحلفاء أثناء الحرب الفائتة؛ على أن تقدم هذه الهيئة الحربية العليا المشتركة تقاريرها وإرشاداتها إلى مجلس الدول العربية المتحالفة، وهو بدوره يتصل بدول التحالف. وحين وقوع اعتداء على إحدى هذه الدول، يقرر المجلس ما ينبغي عمله، وتلبي الدول المتحالفة طلبه، لأنه ممثل لها، ساهر على سلامتها؛ وتتولى تنفيذ مقرراته هيئة أركان الحرب العليا المشتركة.

أما السياسة الخارجية والتمثيل الديبلوماسي فيبقيان أيضاً من صلاحيات الدول المتحالفة منفردة، على أن لا تتعدى هذه الدول بسياستها الخارجية الأسس الرئيسية التي تتفق عليها ضمن التحالف. وللاقتصاد في تكاليف التمثيل الديبلوماسي والقنصلي الباهظة، يستحسن أن يقوم ممثلو إحدى هذه الدول في بعض

البلدان بتمثيل دولة أخرى واحدة أو أكثر من الدول المتحالفة، فتقوم مثلا سفارة مصر في وشنطن بتمثيل العراق والجزيرة، وتقوم سفارة العراق في طهران بتمثيل بر الشام والجزيرة، كما تقوم سفارة الجزيرة في موسكو بتمثيل مصر والعراق وهلم جراً

وعلاوة على هذه الصلاحيات التي يمكن أن تنقص أو تزيد يستحسن أن تحمل جوازات السفر في جميع الدول المتحالفة، في القسم العلوى من وجه الجواز، اسم « التحالف العربي »، وفي وسطه اسم الدولة التى ينتمي إليها صاحب ذلك الجواز. وبهذه الصورة يشعر كل عربي أن له وطنين، أحدهما عام هو « الوطن العربي »، والآخر خاص هو القطر الذى ولد ويقطن فيه. كما أن من المفيد أن توحد العملة في البلاد العربية، على أن يبدأ بتوحيد قيمتها: والمراد بذلك إبقاء أسمائها كما هي، وتوحيد قيمها فقط؛ فالجنيه المصرى يبقى جنيهاً مصرياً، والدينار العراقي يبقى ديناراً عراقياً الخ . . . على أن تكون قيمة الجنيه المصرى والدينار العراقي وأجزائهما، من قروش وملاليم وفلوس متساوية.

مما لا ريب فيه أن في الامكان تحقيق الوحدة العربية بأشكال مختلفة . وفي اعتقادنا أن ما عرضناه في هذا الفصل هو أحد هذه الأشكال الملائمة لوضع الأقطار العربيـة ، وللنزعات السياسية السائدة فيها . ومتى توحدت الثقافة في الأقطار العربية ، وتقوت الروح القومية العربية فيها ، تحول هذا الشكل من التحالف إلى اتحاد خالص يمكن البلاد العربية من الوقوف مع الدول الكبرى على قدم المساواة ، ومن لعب الدور الذى لها في تاريخ العالم ، وفي تقدم المدنية .

ولكن على ما نحن عليـه من تفاؤل بمستقبل العرب ، ومن يقين بأن الوحدة العربية لا بد آتية ، ورغم أن شكلها الذي عرضناه بسيط سهل التحقيق في القريب العاجل — إن حسنت النية وقويت العزيمة — نرى أن من الخير الشروع في توحيد الثقافة في البلاد العربية ، والاتفاق على الأمور الاقتصادية ، وأن الوصول إلى ذلك لا يتطلب بحث الوحدة وشكلها ، بل يكون في الواقع الخطوة الأولى لتحقيقها . وهذا ما نتناول بحثه في الفصل التالي والأخير .

# ٧
# الخطوة الأولى

إن كل من يفكر في الشعب العربي ومستقبله ، تفكيراً خالصاً من الشوائب والأغراض ، يرى أن هذا المستقبل يتوقف على تقوية الروابط بين الأقطار العربية وتحقيق وحدتها . وتحقيق الوحدة العربية يحتاج إلى جهود عظيمة متنوعة . ولكن هذه الجهود — مهما عظمت — لا تعدل مثقال ذرة بالقياس إلى الهدف السامي الذى ترمي إليه . وهو غاية نبيلة تتمكن الأقطار العربية — إذا بلغتها — من أن تتبوأ مكاناً بين الأمم العظيمة ، ومن أن تؤدى رسالتها نحو المدنية والإنسانية .

فالوحدة العربية هدف العالم العربي ، وإليها ينبغي أن تتجه الأبصار والأفكار ، وفي سبيل تحقيقها يجب أن تتضافر القوى وتبذل الجهود . على أن هناك أموراً ينبغي العمل من أجلها ، بكل قوة وعزم ؛ وهى لا تتطلب بحث ماهية الوحدة وكيف

يجب أن تكون ، وإن كان تحقيقها في الواقع بمثابة الخطوة الأولى للوحدة العربية . وهذه الأمور هي : توحيد مناهج الثقافة في البلاد العربية ، وتقوية الروابط الاقتصادية بينها .

✡✡✡

إن تجزئة البلاد العربية إلى أقطار ، لا رابط بينها ، قد أدّت إلى اختلاف مناهج التعليم فيها . وقد حمل هذا الاختلاف بعض المتعلمين على اعتبار الثقافة في القطر الواحد منها غريبة عنها في الأقطار الأخرى ؛ وجعلهم يتكلمون عن وجود ثقافة مصرية وأخرى سورية وثالثة عراقية الخ ، ويتحدثون عن الأدب المصرى الحديث ، وعن الأدب العراقى الحديث ، وعن الأدب الشامي الحديث الخ ، في حين أن ما في البلاد العربية من ثقافة عامة هي الثقافة العربية ، وما فيها من أدب هو الأدب العربي . ومهما حاول البعض تفريق الثقافة بالنسبة إلى الأقطار ، والادعاء بأن لكل منها شخصية ثقافية خاصة تجعله مستقلا عن الأقطار الأخرى ، فالمحاولة غير مجدية ، والادعاء لا يتفق مع الواقع .

الأخرى . وهذه الحال تساعد كثيراً على التفرقة العلمية والثقافية بين هذه الأقطار .

وكما أن اختلاف مناهج التعليم يباعد بين الأقطار العربية ، فان المدارس الأجنبية فيها تفرق بين مشارب المتعلمين ووجهاتهم في كل قطر ، وتجعل الشباب يذهبون في آرائهم وأفكارهم وعقائدهم مذاهب شتى . فتفقد الوحدة ويتكون الخلاف . . . . وليس السبب في ذلك أن للعلم أثوابا مختلفة الأزياء متباينة الألوان بالنسبة إلى الأمم والقوميات ، بل سببه أن المدارس الأجنبية في الشرق لاتلقن تلاميذها وطلبتها العلم الخالص ، وإنما تغذيهم عادة بالعلم المنقوص المشوه بالآراء والنزعات القومية الخاصة بها ، وتجعل من معظم تلاميذها وطلابها شخصيات غريبة ، لا هي عربية خالصة كما قد ينبغي ولا هي فرنسية أو انكليزية أو أميركية الخ . أما العلم الخالص فواحد لايختلف ولا يتغير لونه باختلاف الأمكنة . والشباب الذين يتعلمون في الغرب ، وينالون من العلم الحقيقي قسطاً وافياً ، يظلون عادة محافظين على شخصياتهم القومية ،

على أننا لا ننكر أن بقاء ما نجده من الاختلاف في مناهج التعليم في البلاد العربية من شأنه أن يؤدي ، مع الزمن الطويل ، إلى التفرقة الثقافية بين هذه الأقطار ، وإلى نشوء أدب خاص في كل منها يختلف ، بعض الاختلاف ، عن الأدب العربي العام من جهة ، وعن الأدب الحديث في بقية الأقطار من جهة ثانية . ووجود مثل هذه الثقافة ومثل هذا الأدب من العوامل الفعالة في التفرقة بين الأقطار العربية في النواحي المختلفة . وهذا شر لا يرمي إليه إلا من كان لا يريد للبلاد العربية خيراً ولا مستقبلا .

وقد نجم عن الوضع الحالي في البلاد العربية أن صار كل قطر من أقطارها يدرس كتباً لا تدرس في مدارس الأقطار الأخرى، وأدّى فقدان الروابط العلمية بين المؤلفين والكتاب في الأقطار العربية إلى استقلال كل مؤلف أو كاتب في ترجمة أو تعريب الكلمات والمصطلحات العلمية الحديثة ، مما أدى إلى اختلاف هذه الكلمات والمصطلحات في مختلف الأقطار ، إن لم يكن في القطر الواحد أيضاً ، وبالتالي إلى إيجاد صعوبة على التلاميذ في قطر ما من الأقطار العربية في فهم ما يوضع من كتب «علمية» في الأقطار

غير مختلفين بعضهم عن بعض حسب اختلاف البلاد الأجنبية التي تعلموا فيها . وإن بدا عليهم مثل هذا الاختلاف ، فلا يعد دليلا على أن مادة العلم وتأثيره في قطر يختلفان عما هما عليه في آخر ، وإنما يعني أن هؤلاء الشباب الذين عاشوا في بيئات مختلفة وتعرضوا لتأثيراتها المتباينة ، تأثروا بمظاهر الحياة فقط ، ولم ينالوا العلم الخالص . إذ العقل العلمي واحد ، وصاحبه يستطيع التفاهم والعمل مع أصحاب العقول العلمية ، مهما كانت جنسية الجامعات التي نشأوا فيها .

* * *

إن اختلاف مناهج التعليم في البلاد العربية من ناحية ، والوضع الحالي للمدارس الأجنبية فيها من ناحية ثانية ، يضران بالعرب وبمستقبل بلادهم . ولذا ينبغي اتخاذ الوسائل لاتقاء الأضرار الناجمة عن الوضع التعليمي الحالي ، والعمل على تحقيق وحدة الثقافة في البلاد العربية ، والسعي إلى المحافظة عليها .

إننا نعتقد ، مع الكثيرين ، أن توحيد مناهج التعليم في البلاد

العربية أمر ضروري ، ولا بد لنا منه ، إن رمنا توحيد الأفكار والمحافظة على الثقافة العربية من التفرقة والتنائي . وتوحيد المناهج يحتاج إلى درس واف عميق ، يشترك فيه نخبة من رجال التعليم في مختلف الأقطار العربية . وعلى من يتولى درس هذا الموضوع أن يضمن له النجاح ، من الناحية العلمية ؛ فمتى درست الفكرة ، ووضح إمكان تنفيذها بنجاح ، يدعى إلى عقد مؤتمر في القاهرة — العاصمة الثقافية للبلاد العربية — يمثل الأقطار العربية فيه فريق من رجال التربية والتعليم ، وعدد من قادة الفكر .

وللاشراف على تطبيق مناهج التعليم بعد توحيدها ، أو بعبارة أخرى على سير التعليم فى البلاد العربية ، يشكل مجلس يدعى « مجلس التعليم العام » يختار أعضاؤه من رجال التربية والتعليم في مختلف الأقطار العربية ، ويكون مركزه القاهرة ؛ على أن يكون له مكتب خاص دائم ، أما الأعضاء فيجتمعون لدى عقد دوراته .

ومتى تكوّن التحالف العربي ، وتشكل « مجلس الدول العربية المتحالفة » الذى تحدثنا عنه فى الفصل السابق ، كان « مجلس

التعليم العام » مسئولا أمام مجلس التحالف .

ومن الأمور الجوهرية التي ينبغي أن تحتوي عليها مناهج التعليم الموحدة تدريس تاريخ العرب وتطور الحركة العربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، في الدورتين الدراسيتين الابتدائية والثانوية . أما في الدورة الجامعية في كليات الآداب والحقوق ، ومعاهد إعداد المدرسين ، فتدرس الحركة الاستقلالية العربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين حتى عام ١٩١٨ مفصلة تفصيلاً تاماً ، وكذلك وضع البلاد العربية بعد هذا التاريخ ، وما ينبغي عمله لتأمين مستقبل الأمة العربية وتبوئها المكان اللائق بها بين الأمم العظيمة .

وتوحيد مناهج التعليم يساعد كثيراً على توحيد الكلمات والمصطلحات العلمية التي تترجم من اللغات الأجنبية . وللوصول إلى التوحيد التام ينبغي وضع قاموس واسع يشمل هذه الكلمات والمصطلحات ، ويكون بمثابة مرجع رسمي للكتاب والمؤلفين . وللسير مع الحركة العلمية ، وتوسع مفردات اللغات ، يقتضي أن

أن يقوم مجمع لغوي نشيط يقدم للكتاب والمؤلفين ما يحتاجون إليه من ترجمات المفردات والتعابير الحديثة في اللغات الأجنبية. والمجمع اللغوي في القاهرة، المؤلف من شخصيات ذات مكانة في الأقطار العربية، ومن بعض كبار المستشرقين، يستطيع القيام بهذه المهمة إن قويت همته، وعظم نشاطه، ودخلته عناصر الشباب العالم العامل.

وتبادل المنتوج الفكري بين الأقطار العربيـة أمر حيوي لتقوية الوحدة الثقافية. ونحن بينا نرى المنتوج الفكري في مصر، من جرائد ومجلات وكتب، ينتشر اليوم في جميع الأقطار العربية، لأسباب متنوعة، نجد قليلا من المنتوج الفكري في بر الشام أو العراق الخ يطلع عليه قراء الأقطار الأخرى، لقلة الدعاية له ولعدم معرفة القراء به. فمن الواجب الثقافي، والحالة هذه تعريف القارىء العربي بجميع الكتب التي تنتجها المطبعة العربية فى كافة الأقطار. ولتحقيق ذلك يقتضي إنشاء مجلة كبيرة، رفيعة المستوى، تأخذ على عاتقها تعريف القراء بالمؤلفات

العربية الحديثة ، وتتولى نقدها ؛ على أن يكون ذلك النقد حسب قيمة الكتاب الحقيقية ، لا حسب ما لمؤلفه من شهرة ومكانة .

ما أكثر ما نرى النقاد والكتاب اليوم يتخذون النقد وسيلة للتزلف إلى كبار المؤلفين ، وذريعة إلى التقرب منهم ونيل رضاهم. فكم من مؤلفات لكتاب شهيرين ، لا قيمة لها ، ولا فن فيها ، نالت إعجاب كثيرين من رجال الأدب وقادة الفكر وإطراءهم ، وخدعت القارئين وسلبت أموالهم . ولو أن هذه الكتب بعينها نشرها كتاب ليس لهم مكانة مؤلفيها ، لكان حظها التقبيح ، ولانهال عليهم التشنيع من كل جانب . وكم من مؤلفات ثمينة لكتاب قديرين لا يتخذون الدعاية لأنفسهم مهنة ، كان حظها أنها ظلت مجهولة مهملة ، ولم تلفت الأنظار إليها ، ولم يعترف بقيمتها أحد .

ولنجاح مثل هذه المجلة ، يقتضي أن لا يعتمد موردها المالي الرئيسي على قيمة الاشتراكات فيها وثمن ما تبيع من أعداد ،

لأنها إن اكتفت بذلك انحط مستواها لاضطرارها إلى النزول إلى مستوى جمهرة القراء ؛ بل ينبغي أن تسندها مؤسسة ثابتة ، فردية كانت أم حكومية ، كلجنة التأليف والترجمة والنشر ، أو كالمجمع اللغوي في القاهرة ، أو « كمجلس التعليم العام » بعد إنشائه . ومتى وجدت هذه المجلة يبعث المؤلف العربي إلى إدارتها نسخة أو اثنتين من مؤلفه ، وتكل إدارتها إلى كتاب قديرين أمر درس الكتاب ونقده وتعريف القراء به . فإن كان للكتاب قيمة أسهبت في التقريظ ، تقريظاً علمياً خالصاً ، وإلا اكتفت بكلمة عنه أو بذ كراسمه . وهكذا يقف القراء على المنتوج الفكرى في مختلف الأقطار العربية ، ويقرأون منه ما يطيب لهم ؛ وبذلك يتم تبادل المنتوج الفكرى الذى هو من عوامل تقوية الوحدة الثقافية في البلاد العربية .

وينبغي ، لجعل الوحدة الثقافية تامة قوية ، أن يقضى على الأضرار الناجمة عن المدارس الأجنبية في البلاد العربية . وفى إمكان هذه المدارس أن تكون مفيدة لتلاميذها ، إذا هي اتبعت

إلى حد كبير ، مناهج التعليم الموحدة ، واعتنت باللغة العربية وآدابها، و بتاريخ العرب بقسميه المدني منه والسياسي ، وخضعت للتفتيش الوطني ، كما هي الحال في البلاد التركية .

فالمحافظة على الوحدة الثقافية في البلاد العربية عامل رئيسي في تقدم هذه البلاد والوصول بها إلى الوحدة المنشودة . ولا يمكن أن تقام وحدة سياسية أو اجتماعية يكتب لها البقاء ، إن لم تدعمها وحدة التفكير والشعور . والثقافة الموحدة هي التي تبرز مواهب الأمة العربية ، وتجلو الصفات التي تميزها عن غيرها . وإننا لا نعدو الحق إذا قلنا إن إيجاد الوحدة الروحية ، والمحافظة على الوحدة الثقافية ؛ والوصول إلى الوحدة السياسية ، كل هذه تبلغ بالأمة العربية إلى مكانتها السامية ، وتمكنها من أن تقوم في المستقبل بمثل الدور الإنساني العظيم الذي قامت به في الماضي .

* * *

وكما أن توحيد مناهج التعليم في الأقطار العربية ممكن دون التعرض للوحدة العربية ، فإن من الممكن أيضاً تقوية الروابط

الاقتصادية بين هذه الأقطار، والاتفاق على إقامة نظام شامل لها، دون الاضطرار إلى بحث العلاقات السياسية . وفي بعض البلاد سبق الاتحاد الاقتصادي الاتحاد السياسي ، وكان ممهداً له : فاتحاد الزولفرين «Zollverein» قد جمع بين مقاطعات جرمانية مستقلة ، قبل نشوء الدولة الألمانية الحديثة ... وقام الاتحاد الجمركي في استراليا بين المستعمرات الست، واستمر ست سنوات، قبل اتحادها سياسياً عام ١٩٠٠ .

والوصول إلى نظام اقتصادي مشترك ، أو اتحاد اقتصادي بين البلاد العربية ، يتطلب تنازل هذه البلاد عن قسم من سيادتها الاقتصادية إلى مجلس مشترك يدعى «المجلس الاقتصادي» يؤلف من أعضاء ممثلين للبلاد المشتركة في الاتحاد الاقتصادي . وعلى هذا المجلس أن يدرس الحالة الاقتصادية في جميع الأقطار العربية دراسة دقيقة مستفيضة من نواحيها المختلفة ، وأن يقرر موارد كل من الأقطار وحاجاتها الاقتصادية ، وطريقة تنسيقها ، وأن يبحث العلاقات التجارية القائمة بين هذه الأقطار وقدرتها على

تشكيل منطقة تجارية واحدة ، وأن يقرر الصلاحيات الاقتصادية التي تترك للسلطات المحلية ، ومدى خضوع أجزاء الاتحاد للرقابة المركزية . ومتى تم التحالف السياسي العربي ، يكون هذا المجلس مسئولا أمام « مجلس الدول العربية المتحالفة » .

ومما لا ريب فيه أن الاتحاد الاقتصادى بين الأقطار العربية يجعل هذه الأقطار ، إلى حد كبير ، متممة بعضها بعضا ؛ وفي ذلك خير لها جميعاً . وموضوع الاتحاد الاقتصادي موضوع عظيم الأهمية والفائدة . و بيان ما تجنيه الأقطار العربية من فوائده يحتاج إلى فصول علمية عديدة و إحصا آت دقيقة . و إننا نرجو أن يقوم الاختصاصيون في المسائل الاقتصادية في الشرق العربي ببحث هذا الموضوع والكتابة فيه ، فتتضح للرأي العام العربي مزاياه و يلمس فوائده .

# خاتمـــة

جرت بعد الفراغ من وضع هذا الكتاب أحداث متعلقة بالوحدة العربية توجب اجراء بعض التعديلات في فصوله بإضافة أخبار هذه الأحداث في أمكنتها منه . على أنني وجدت إبقاء هذه الفصول على الشكل الذى وضعت فيه ، لمناسبة تاريخ وضعها ولما في ذلك من فائدة تاريخية ، ورأيت تدوين أخبار هذه الأحداث في هذه الخاتمة ، حرصاً على إتمام الموضوع ، وجعله شاملاً لما تعلق به حتى اليوم .

والوحدة العربية ليست فكرة مصطنعة ، والداعون إليها لايسيرون ، في أقوالهم وأعمالهم ، مع الشعور القومي والعواطف الوطنية فحسب ، بل يتبعون العقل والنظم السياسية ، التي تتطلب تكوين وحدة من البلاد التي تتوفر فيها عوامل الوحدات السياسية وهي : اللغة ، والميراث التاريخي ، والمصالح المشتركة ،

والرغبة في تشكيل وحدة سياسية . فالوحدة العربية أمر طبيعي بالنظر لتوفر جميع هذه العوامل في البلاد العربية . والأمر الذي يخالف السنن السياسية الطبيعية هو بقاء البلاد العربية مجزأة ، منقسمة ، متنائية ، لأسباب لاتمت بصلة إلى أسس الوحدات السياسية .

وقادة العرب وساستهم في مختلف أقطارهم يرون أن سعي الأمة العربية في سبيل الوحدة ، وبذلها كل ما في وسعها من أجل ذلك ، أمر حيوي ، لهذه الأمة ، إذا هي رامت مستقبلاً لامعاً ، وأرادت أن تتبوأ مكانتها بين الأمم الـكبيرة ، وأن تقوم بالواجب الذي عليها نحو المدنية والانسانية ، فالوحدة هي هدف العرب ، في سبيلها ينبغي أن تتضافر القوى ، ولتحقيقها يجب أن تبذل الجهود .

وفي واقع الأمر أنه قد بذلت وتبذل جهود في سبيل الوحدة ، والقوى آخذة في التضافر لتحقيقها . وكان أعظم قائد عربي كرس نفسه وقواه لهذه القضية النبيلة المرحوم جلالة الملك فيصل . وقد

سارت الحكومات العراقية على خطى العاهل الكريم ؛ عاملة للوحدة ، متيقنة من أنه ليس للبلاد العربية مستقبل باهر إلا بتحقيق وحدة جميع أقطارها .

وقامت في مصر خلال عام ١٩٤٢ حركة مباركة ، حركة ترمي إلى « تنمية العلاقات وتقوية الروابط بين الأقطار العربية والسهر على مصالحها والدفاع عن حقوقها » . وتأسس لهذه الغاية بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٤٢ « نادي الاتحاد العربي » في القاهرة . وهو يحث على تأسيس أندية مماثلة له في سائر البلدان العربية . ومما لا ريب فيه أن تأسيس مثل هذه الأندية في الأقطار العربية يعود على البلاد وقضيتها السامية بفوائد جمة . وأن من الواجب الإسراع في تأسيس هذه الأندية ، التي ستكون مراكز تعارف بين رجالات الأقطار العربية ومفكريها ، ومراكز دفاع مشترك عن مصالح الأقطار العربية وحقوقها .

وفي ٢٤ فبراير ( شباط ) ١٩٤٣ أدلى وزير خارجية بريطانيا العظمى بتصريح آخر بشأن الوحدة العربية ، وكان قد أدلى

بالتصريح الأول في ٢٩ مارس (أيار) ١٩٤١ . وقد جاء في تصريحه الأخير الذي أدلى به في مجلس العموم البريطاني قوله : « إن حكومته تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز وحدتهم الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية ؛ ولكن من الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق هذا المشروع يجب أن تكون من العرب أنفسهم . والذي أعرفه أنه لم يوضع إلى الآن هذا المشروع الذي سينال استحساناً عاماً » .

كان لهذا التصريح وقع حسن في الأقطار العربية ، إذ أن العرب يرغبون في تحقيق وحدتهم ويريدونها ، فضاعف التصريح جهودهم . . . وقام رجالات العرب في العراق بزيارة مصر والاجتماع مع زعمائها العرب الأبرار . ورأى رئيس الحكومة المصرية أن الوقت حان لتقف الحكومة المصرية من الوحدة العربية موقفاً جديداً ، موقفاً إيجابياً ، موقفاً مؤيداً لها وعاملاً على تحقيقها . وكانت أولى ثمرات هذا التغير تسجيل رئيس

الحكومة المصرية بيانه الشهير في مجلس الشيوخ في ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ . وقد جاء فيه قوله : « . . . منذ أعلن المستر إيدن تصريحه فكرت فيه طويلا . ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التي يمكن أن توصل إلى غاية مرضية ، هي أن تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع . وانتهيت من دراستي إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى إليه من آمال ، كل منها على حدة : ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها في التوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت السبيل إلى ذلك ، ثم تدعوهم جميعاً إلى مصر في اجتماع ودى لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية من جهة متحدة بالفعل . فإذا تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برياسة رئيس الحكومة المصرية لإكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التى تنشدها الأمم العربية .

« ... وقد أخذت أنفذ هذه الخطة فوجهت بالفعل إلى فخامة رئيس حكومة العراق دعوة رسمية . . حتى إذا ما وافق فخامته على هذه الخطوات بحثنا رأى العراق في هذا الموضوع من جهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وسأوجه بعد ذلك الدعوة تلو الدعوة إلى الحكومات العربية وأستقصى من مندوبيها واحداً بعد واحد رأيها في الموضوع نفسه . فإذا ما انتهيت من هذه المباحثات التمهيدية ورأيت منها ما يبشر بالنجاح كما أرجو ، دعت الحكومة المصرية إلى عقد مؤتمر في مصر . . »

يعتبر هـذا البيان عن موقف الحكومة المصرية من الوحدة العربية حدثاً خطيراً في تاريخ الحياة السياسية للأمة العربية . وموقف الحكومة المصرية الجديد على جانب عظيم من الأهمية ، وأهميته أعظم مما نتصور الآن ونتوقع . إن وجود الوحدة الفكرية لتحقيق مسألة سياسية أمر لا بد منـه ، وقد جاء بيان رئيس الحكومة المصرية دليلاً جديداً على شدة رغبة العرب وزعمائهم

في تحقيق وحدة بلادهم الذى عليه يتوقف كيانهم كأمة محترمة . وعند ما يشعر الشعب بضرورة تحقيق وحدته ويرغب فيها ، وعند ما يجدُّ زعماؤه في العمل حسب ذلك الشعور ولتحقيق تلك الرغبة ، تذلل العقبات التي تعترض سبيل الوحدة السياسية ، وتزول العوائق التى أمامها ، ويضحى تحقيقها قاب قوسين أو أدنى .

القدس في ٢٨ أبريل ١٩٤٣

## للمؤلف

### باللغة العربية

١ نحو الوحدة العربية

٢ القضية الفلسطينية ، تحليل ونقد .

فيه مقدمة لصاحب المعالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا

٣ مشروع تقسيم فلسطين وأخطاره

٤ لبنان فى خطر

### باللغة الفرنسية

٥ رئيس الوزارة وتطور النظام البرلمانى فى فرنسا

فيه مقدمة للبرفسور هارولد ج . لاسكى ، أستاذ العلوم السياسية فى جامعة لندن

٦ حل مجلس النواب